بسم الله الرّحمن الرحيم

original not to be removed

عدد خاص

June 1998. Issue No. 185
العدد ١٨٥، يونية ١٩٩٨م، صفر ١٤١٩ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

إصلاح العلاقات الخارجية يجب أن يتزامن معه إصلاح الداخل

شهدت الساحة الخليجية في الاسابيع الاخيرة تحركات سياسية متميزة تهدف الى راب التصدعات الداخلية وتقليص الفجوات بين العوائل الحاكمة بشكل اساسي. وهذه المحاولات سوف تسهم بدون شك في تهدئة الاوضاع وخفض حالة التشنج التي تطبع العلاقات الخليجية – الخليجية. ولكن المراقبين يرون ان الوفاق الداخلي الكامل يحتاج الى شجاعة واصرار وصدق في التصدي للاسباب التي تساهم في التوتر. واعتبرت وساطة دولة الامارات العربية المتحدة بين دولة قطر وال خليفة في البحرين خطوة جريئة جاءت لتضع حدا للتداعي في العلاقات بين الطرفين. ويخشى المراقبون من ان تقف عقلية رئيس الوزراء البحريني عائقة بوجه المبادرة. وكان رئيس الوزراء قد اجهض مبادرة اماراتية لحل الازمة الداخلية في البحرين مفضلا سياسة الحسم الامني للقضية السياسية. واذا كرر رئيس الوزراء موقفا مشابها هذه المرة فسوف تتداعى علاقات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان معه، وقد تتوقف المعونات المالية الاماراتية التي تستلمها العائلة الحاكمة وتنفقها على شؤونها الخاصة.

وربما تتمثل المبادرة الاهم في التواصل الجديد بين ايران ودولة الامارات العربية، تلك التواصل الذي ادى الى زيارة وزير الخارجية الايراني، الدكتور كمال خرازي، الى ابوظبي ولقائه المسؤولين الاماراتيين والاتفاق معهم على استمرار المحادثات والتواصل. واذا ما نجحت الاتصالات فسوف تزال مشكلة كبيرة تعترض التفاهم الخليجي – الايراني الكامل. وهذا يستدعي من الطرفين الاستعداد لتقديم بعض التنازلات المهمة ليكون بالامكان الاتفاق في منتصف الطريق. ويبدو ان المسؤولين على ضفتي الخليج اصبحوا اكثر اقتناعا بضرورة تبريد نقاط التماس السياسية لمصادرة جهود الاجانب الهادفة للاخلال بالتوازن السياسي في المنطقة.

ولوحظ كذلك نشاط الدبلوماسية السعودية – الايرانية في تخطي عقبات عديدة نشأت خلال سنوات القطيعة. وجاءت زيارة وزير الخارجية السعودية، الامير سعود الفيصل، الى طهران الشهر الماضي لتدفع عجلة التقارب بين البلدين الكبيرين الى الامام. ويبدون ان هناك توجها عاما لدى كل من طهران والرياض بضرورة التقارب وتوحيد الصف لمنع التدخلات الاجنبية في منطقة الخليج خصوصا بعد فشل الولايات المتحدة في الضغط على «اسرائيل» للالتزام باتفاقات اوسلو. واعتبرت زيارة الشيخ احمد ياسين، المرشد الروحي لحركة حماس الفلسطينية، الى عدد من العواصم الخليجية بالاضافة الى طهران مؤشرا على حالة الغضب التي تسود تلك الاوساط خصوصا ان الزعامات السياسية على اعلى المستويات استقبلت الشيخ ياسين وعبرت عن موقف يفهم منه شيء من الدعم لحركته.

حالة التقارب هذه تطور ايجابي بدون شك في منطقة لم تعرف الاستقرار في العلاقات الخارجية في مابين دولها منذ فترة طويلة. ولكي تتكرس هذه العلاقات يجب ان يكون هناك استعداد لتقديم التنازلات من كافة الاطراف، وهو شرط ضروري ولكن تحقيقه ليس امرا سهلا. غير ان الاستقرار في العلاقات الخارجية انما يمثل جانبا من المشكلة. فهناك جانب الاستقرار الداخلي في هذه البلدان. ويبدو ان الوضع البحريني اكثرها تعقيدا بسبب اصرار الحكومة على رفض لغة الحوار مع المعارضة والجنوح نحو عسكرة الوضع. وخلال الشهر الماضي اكد وزير الداخلية في تصريحات نشرتها الصحف المحلية انه اصدر قرارا بسجن رموز الحركة الشعبية بدون اللجوء الى القضاء وذلك وفقا لقانون امن الدولة السيء الصيت. وفي الوقت الذي وجهت فيه منظمات حقوقية ودولية وجهات سياسية ودينية مناشدات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية لاطلاق سراح الشيخ الجمري فقد كان الرفض سيد الموقف، الامر الذي اصبح يضغط على معنويات المواطنين ونفسياتهم ويدفعهم الى ابتكار اساليب جديدة لمواجهة الاعتداء على الحريات والحقوق المشروعة.

لقد اصبح الوضع البحريني لدى الكثير من المراقبين والمحليين مؤشرا على مدى وجود ارادة رسمية لدى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي للتدخل لمنع تدهور الاوضاع في الجزيرة الصغيرة الى ابعد مما هي عليه الآن. واذا كان هناك شعور بضرورة الامن المشترك والدفاع المتبادل عن العوائل الحاكمة كطريق للحفاظ على امنها وبقائها في الحكم، فان استمرار التوتر في البحرين يناقض هذا الهدف ويعرض مصالح الدول الخليجية الاخرى الى مخاطر ليست في الحسبان. فالبحرين

التتمة ص ٨

○ اكانت زيارة الامير الى الولايات المتحدة الامريكية في نهاية شهر مايو وبداية الشهر الحالي مناسبة اظهرت تناقضات النظام الحاكم في البلاد. فبالرغم من محاولات الحكومة التشويش على مطالب المعارضة فقد اطلع عدد من المسؤولين الامريكيين على حقيقة الوضع من خلال الاتصالات وقويل الامير بعدد من الاستفسارات من قبل الادارة الامريكية. وكانت واشنطن قد قررت خفض قواتها العاملة في الخليج بشكل كبير، الامر الذي ادخل القلق في نفس الامير والوفد المرافق له نظرا لما ينطوي عليه من اخلال بالتوازن السياسي في المنطقة خصوصا ان الحكومة الامريكية لن تحتاج بشكل ملح الى قواعدها العسكرية بالبحرين وبالتالي فليست مطالبة بمجاملة النظام القمعي في هذه الجزيرة الخليجية. وقد اتضح حجم قلق المنظمات الحقوقية والشخصيات السياسية الامريكية ازاء ما يجري في البحرين. وتميزت منظمة «هيومن رايتس ووج» الامريكية بفعاليات محرجة للنظام مثل اصدار بيان صحافي وكتابة رسائل الى وزارة الخارجية حول البحرين. وشعر الامير ان دور حكومته قد تقلص كثيرا بعد قرار تخفيض القوات الامريكية العاملة في الخليج، ولذلك فهو يطالب تلك القوات بالبقاء ليشعر بأمن اوسع.

○ اظهرت ردود الافعال الشعبية والرسمية لمقال جريدة «الفايننشال تايمز» البريطانية التي تعنى بالشؤون الاقتصادية في العالم والذي نشر في نهاية الشهر الماضي فشل الحكومة في اقناع الراي العام الدولي بادعاءاتها حول ما يجري في البلاد. فقد اعتبره الكثيرون جريئا ويتصدى لاهم مشكلة تواجهها حكومة البحرين بعد التورط في قتل الابرياء. وترجمت المعارضة المقال ووزعته في البحرين وانتشر في البلاد بشكل واسع. ويتوقع صدور مقالات مشابهة في الاسابيع المقبلة، خصوصا ان وضع الحكومة بدأ يتداعى مؤخرا نظرا لتنامي الشعور بضرورة اصلاح الوضع وعجز الامير عن القيام بذلك امام اصرار رئيس الوزراء. كما ان انخفاض اسعار النفط قلص الامكانات المالية للحكومة.

○ استمرت محاكمات امن الدولة السيئة الصيت خلال الشهر الماضي وفرضت المحكمة على المواطنين البحرينين المعتقلين احكاما بالسجن بشكل ازعج بقية المسجونين واثارت مشكلة جديدة للرئيس. وحكم على مجموعة مكونة من عشرة اشخاص بالسجن لمدد تتراوح ما بين خمسة وسبعة اعوام ظلما وعدوانا. كما قامت الحكومة، في مقابل ذلك، باطلاق سراح بعض الموقوفين او المحكومين الذين انتهت فترة حكمهم قبل بضعة شهور وذلك لايهام الراي العام بان الحكومة تطلق سراح بعض المعتقلين احيانا. وتم الافراج عن بعض السجناء الذين كانوا قد اعتقلوا قبل الانتفاضة مباشرة لاسباب تافهة. ويتوقع استمرار وتيرة المحاكمات بعد ان تعهدت الحكومة لبعض الحكومات الغربية بانه اذا لم يصدر قرار دولي يشجب آل خليفة فانها سوف تقدم الموقوفين الى المحاكمة وتطلق سراح عدد من السجناء.

○ اعتبرت مقابلة وزير الداخلية مع الصحف المحلية الشهر الماضي فضيحة كبيرة للنظام لانها اكدت مقولات المعارضة بان الحكومة لا تلتزم بالقوانين وتعتقل المواطنين بصورة تعسفية تحت طائلة قانون امن الدولة السيء الصيت. وكان الوزير قد اعلن انه مصر على استمرار اعتقال الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية بدون محاكمة طوال الفترة التي يراها مناسبة. وتجاهل في مقابلته كل الرسائل والمناشدات الدولية التي طالبت باطلاق سراح الشيخ الجمري واخوته باعتبارهم «سجناء رأي». ولم يقدم وزير الداخلية اي تبرير لتلك الاعتقالات السياسية سوى تكرار كلمات فارغة مثل الارهابيين والمخربين، الامر الذي كرس قناعة ابناء البحرين بان النظام غريب على قيم البلاد واخلاقها، وانه يصدر الاحكام جزافا ولا توجد حرمة للقانون المستند الى الدستور.

○ استمرت المعارضة في كشف جرائم النظام من خلال بياناتها الصحافية ودعوتها الى الاحتجاج السلمي ضد الحكومة. وتعتمد المعارضة نهج المقاومة المدنية لمواجهة قمع الحكومة معتقدة ان ذلك سوف يكون لصالح القضية على المدى البعيد. ودعيت المعارضة للمشاركة في مؤتمر دولي حول حقوق الانسان في هلسنكي حيث القى الدكتور منصور الجمري كلمة مهمة حول الوضع في البحرين. كما ناشدت المعارضة جهات دولية عديدة لدعم نضال شعب البحرين ضد الارهاب الخليفي، وكانت مناشدات محرجة للنظام في اغلب الاحيان.

يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٨

٣٠ ابريل

● فشل وزير خارجية البحرين في اقناع الحكومة البريطانية بطرد المعارضين البحرينيين المنفيين من اراضيها، برغم استعانته بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الاخرى. وكان الوزراء في لندن يوم امس لحضور اجتماع التنسيق بين دول المجلس والاتحاد الاوروبي، وهو اجتماع يعقد مرتين في العام. وقال وزير الخارجية البريطاني، السيد روبين كوك، في مؤتمر صحافي عقده بعد انتهاء المحادثات ان وزير خارجية البحرين طرح عليه موضوع المعارضين البحرينيين تحت غطاء الحديث عن الارهاب، فاجابه بان الحكومة البريطانية تعارض الارهاب بشكل كامل وتسعى لتشريع قوانين تمنع انطلاق الارهاب من الاراضي البريطانية، مؤكدا له ان بريطانيا تلتزم في الوقت نفسه بالقوانين الدولية بشأن اللجوء السياسي، وان لها تقاليد عريقة في هذا المجال لا يمكن لحكومة البحرين او غيرها ان تغيرها. وتطرق الحديث الى المسألة الديمقراطية وبدا واضحا ان البريطانيين تحدثوا عن ضرورة تحديث النظام السياسي الخليجي كواحدة من وسائل ضمان الامن الخليجي. ويعتقد ان قضية انتهاكات حقوق الانسان في البحرين طرحت بقوة في اللقاءات الثنائية، خصوصا ان عددا من البرلمانيين البريطانيين واللوردات طلبوا من وزير الخارجية طرحها على نظيره البحريني.

● ومن جهة اخرى خرج المواطنون بمنطقة الديه مساء امس واغلقوا الشارع العام رافعين لافتات بالمطالب الشعبية العادلة وهاتفين بالشعارات الوطنية واطلاق سراح السجناء واطلاق الشيخ الجمري. وحدث ارتباك شديد في الشارع ادى الى تعطل حركة المرور فترة من الزمن. ووقف المواطنون وسط الشارع العام متحدين ارهاب السلطة ومعبرين عن استعدادهم للاستمرار في المقاومة المدنية حتى يحدث الاصلاح السياسي المطلوب. جاء ذلك في الوقت الذي اصبحت الحكومة فيه تشن حربا بدون هوادة على الممارسات الدينية المعتادة لقطاع كبير من المواطنين. فقد اعتدت على مأتم الشرق بمنطقة بني جمرة وهددت ادارته بالاعتقال والتعذيب اذا لم تلتزم بما يفرضه الاجانب العاملون في قوات الشغب من اوامر حول نشاط المأتم. وبقيت منطقة الدراز بدون مأتم بعد غلق عدد من مآتمها وهددها المرتزقة بالمزيد من العنف بحق المواطنين. ودخلت القوات الاجنبية المنطقة يوم امس وضربت الاطفال الذين يرتدون الملابس السوداء، وهو تقليد متبع في بعض مناطق البلاد خلال موسم العاشوراء. وكانت الدراز قد تعرضت لعدوان متلاحق من قبل تلك القوات الارهابية تمخض عنه اعتقال عدد من الشباب من بينهم الراديو جعفر الدرازي. وقد نقلت المجموعة من مركز التعذيب بالبديع الى سجن الحوض الجاف بعد ان رفضوا التوقيع على تعهد بعدم المشاركة في الفعاليات الدينية التقليدية التي تجري هذه الايام.

● هذا في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات في مناطق عديدة. فقد شنت القوات الاجنبية عدوانا وحشيا على منطقة الشاخورة واعتقلت كلا من: عبد الامير سعيد سبت، ١٩، واخيه عباس، ١٧، السيد ياسر مرهون السيد سلمان، ١٨، علي عيسى جواد، ١٧، صادق حسن عبد الله، ١٧، هاني احمد يعقوب، ١٦، اسامة سعيد عبد الله، ١٥. وسبق للطفلين الاخيرين ان اعتقلا في السابق. وعلم ان الشاب السيد جلال السيد مرهون، ٢٥، من منطقة المعامير ما يزال معتقلا بالرغم من اكماله فترة السجن التي حكم بها والتي انتهت في ٢١ ابريل. اما الطفل زكريا عبد الحسين حبيب مطر، ١٦، من منطقة العكر فقد اعتقل في ١٤ فبراير الماضي ووضع في زنزانة انفرادية لمدة ٣٧ يوما وهو معصوب العينين واليدين قبل ان يفرج عنه مؤخرا، ولم يكن قد ارتكب جريمة او ذنبا. وهذا هو اسلوب آل خليفة في تطبيق معاهدة الطفل التي وقعوا عليها قبل ستة اعوام.

● وفي هذا اليوم نشرت جريدة «القدس العربي» اللندنية مقالا مهما وطويلا للكاتب البحريني المعروف، عبد الرحمن النعيمي، بعنوان: «دول بحاجة الى اخلاق: تقرير الملحق الثقافي الامريكي عن حقوق الانسان اغضب النظام البحريني». وجاء في المقال ان هناك وضعيتين متعارضتين ازاء الوضع في البحرين: اولاهما تقول بوجود انتهاكات صارخة لحقوق الانسان والحريات العامة وهناك ادلة كثيرة على ذلك اوردها الكاتب في عدد من النقاط والاحصاءات. اما الوضعية الثانية فهي الحكومات المتنفذة منها وتلك التي تسير في دبر الآخرين، وتلك التي لا تريد ادانة البحرين حتى لا تدان عندما يأتي دورها. وقال ان ما حدث خلال اجتماعات لجنة حقوق الانسان في جنيف اثبت وجود قضية كبيرة في البحرين بخصوص حقوق الانسان. واضاف: «يمكن القول بان هناك بونا شاسعا بين المنظمات غير الحكومية الممثلة للرأي العام العالمي وبين الحكومات الغربية منها والآسيوية التي تراعي مصالح الطبقات الحاكمة ولا تريد اغضاب حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، وتتفق ظاهريا معها بان الموجود من المؤسسات الشكلية يلبي مطالب المواطنين، في حين يقول المواطنون في البحرين باننا نريد مجلسا وطنيا منتخبا كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية». وقال الكاتب ان الحكومة الامريكية سحبت الملحق الثقافي من سفارتها بالبحرين لان التقرير الذي رفعه عن حالة حقوق الانسان في البحرين قد اغضب الاسرة الحاكمة.

١ مايو

● اصدرت منظمة العفو الدولية هذا اليوم مناشدة عاجلة حول الوضع الرهيب الذي يعيشه القادة الشعبيون المعتقلون في زنزانات آل خليفة. وجاء في المناشدة ما يلي: «البحرين: الشيخ عبد الامير منصور الجمري، ٦٠، الشيخ حسن سلطان، الشيخ علي عاشور، الشيخ علي بن احمد الجدحفصي، الشيخ حسين الديهي، حسن مشيمع، السيد ابراهيم عدنان العلوي، عبد الوهاب حسين: نقل ان الشيخ عبد الامير منصور الجمري تعرض في الاسابيع الاخيرة لاشكال عديدة من المعاملة السيئة من حجز انفرادي وتهديد باغتصاب اهله واعتقال اطفاله بالاضافة الى التهديد بقتله. ويعتقد ان صحته تدهورت وانه معرض للمزيد من المعاملة السيئة. ويبدو ان هذه المعاملة السيئة تهدف لاجباره على توقيع افادة تحمله المسؤولية الكاملة عن الاحداث المرتبطة بالاحتجاجات المعارضة للحكومة في البحرين منذ ديسمبر ١٩٩٤، لكي يمكن تقديمه الى محاكمة. ويقال انه اخذ الى قاضي تحقيق لكي يوقع الافادة ولكنه رفض ذلك. ان الشيخ عبد الامير منصور الجمري والسبعة المذكورين اعلاه قادة مسلمون شيعة مرموقون ورموز دينية محتجزون بدون تهمة او محاكمة منذ اعتقالهم في ٢٢ يناير ١٩٩٦. ومع انهم احتجزوا في البداية في زنزانات انفرادية الا انهم يحصلون الآن على زيارات من عائلاتهم. وجاء اعتقالهم في فترة من الاعتقالات الجماعية التي تقوم بها قوات الامن ردا على المظاهرات الشعبية الغاضبة بسبب اغلاق المساجد. ولا تتوفر تفصيلات اخرى بشأن المعتقلين الآخرين. وتعتبر منظمة العفو الدولية المذكورة اسماؤهم اعلاه سجناء رأي. وكان القادة الثمانية قد اعتقلوا في فترة الاحتجاج في ١٩٩٤ – ١٩٩٥ واحتجزوا بدون تهمة او محاكمة حتى افرج عنهم في سبتمبر ١٩٩٥. واقترحت منظمة العفو الدولية ارسال البرقيات والفاكسات والرسائل باللغتين العربية والانجليزية للتعبير عن القلق الناجم عن التقارير حول اساءة معاملة الشيخ الجمري، والمطالبة بالتقصي في هذه التقارير وتقديم المسؤولين عن ذلك الى المحاكمة، تجديد المطالبة باطلاق سراحه فورا وبدون شرط او قيد مع السبعة الآخرين الذي هم سجناء رأي. وطلبت المنظمة الكتابة الى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

● جاءت هذه المناشدة في الوقت الذي اكدت فيه مصادر مطلعة ان الشيخ الجمري نقل يوم امس الى المستشفى العسكري بعد تدهور وضعه الصحي بسبب التعذيب الذي مارسه الجلاد عادل فليفل عليه في الاسابيع الاخيرة. وشوهد الشيخ محاطا بالمعذبين والعسكريين وعناصر الامن، في محاولة لمنع الآخرين من رؤيته. وقالت المصادر ان الشيخ موجود بالجناح رقم ٤٣ وان حالته غير جيدة. وقد رفع تقرير بجريمة فليفل بحق الشيخ الجمري الى الجهات المعنية بالامم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية. هذا في الوقت الذي تتصاعد فيه مشاعر المواطنين بسبب المعاملة الوحشية للشيخ الجمري الذي يعبر بصلابة موقفه عن مطالب شعب البحرين وكرامته وكبريائه. وشوهدت الشعارات التي تهتف بحياة الشيخ مكتوبة في مناطق عديدة بمنطقة كرزكان. كما رسمت صورة الشهيد فاضل مرهون الذي قتله آل خليفة قبل عامين ظلما وعدوانا، وكذلك صورة القادة الشعبيين المعتقلين.

● وفي الوقت نفسه استمرت اعتقالات المواطنين في اطار حملة الاعتقال التعسفي التي تقوم بها الحكومة، والتي تصاعدت بشكل كبير منذ وصول ديفيد جامب الى البلاد مؤخرا. وعرف من معتقلي منطقة الشاخورة في ٢٨ ابريل كل من: عقيل علي أحمد، ١٩، السيد أحمد السيد جعفر، ١٨، علي محمد الماضي، ١٢، عبد الجليل محمد كاظم، ٣٦، عباس علي سلمان، ١٨. وكانت المنطقة قد شهدت كتابة شعارات سلمية على الحيطان تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين والغاء قانون امن الدولة. وعلم كذلك ان اثني عشر شابا وطفلا اعتقلوا من منطقة ابو صبيع في الايام الاخيرة. وقامت القوات المرتزقة قبل يومين بالاعتداء على مأتم منطقة كرزكان محاولة فرض اوامر وزارة الداخلية وقراراتها التعسفية على المواطنين. وقامت تلك القوات بالاعتداء كذلك على منطقة النعيم وازالت المظاهر الاحتفالية التي تعلق عادة في هذا الموسم وذلك في استفزاز خطير لمشاعر المواطنين. ولوحظت سيارات غربية تجوب شوارع المنامة في الليالي الماضية لاستفزاز المواطنين وازالة المظاهر الاحتفالية المعتادة.

● وفي تطور خطير يرتبط بازمة جمعية المحامين بعد حل مجلس ادارتها المنتخب، قال سمير رجب، عضو مجلس الشورى المعين واحد اعضاء المجموعة التي فرضتها وزارة الداخلية لادارة جمعية المحامين، في جريدة الايام في ٢١ ابريل ان من بين المقترحات التي سوف يتضمنها التقرير الذي طالبت به وزارة العمل منع اي محام لا ينتمي الى الجمعية من مزاولة المهنة. وهذا الاقتراح الذي فرضته وزارة الداخلية خطير جدا لانه ينطوي على اجبار كل محام في البلاد على الخضوع لاوامر «المستشار القانوني» لوزارة الداخلية، ديفيد جامب، الذي من اهدافه تكريس قوانين القمع والاستبداد في البلاد.. استكمالا للمشوار الذي بداه هندرسون. وقد استسخف المواطنون هذه التصريحات التي تعبر عن ادنى ما يمكن ان يصل اليه الانتهازيون في سبيل تحقيق المصالح الذاتية. وقال احد المحامين المعنيين ان الذين قبلوا بالخضوع لاوامر وزارة الداخلية قد وضعوا رقابهم، بوعي او بدون وعي، بأيدي القتلة والسفاحين، وان هؤلاء لن يوفروا من يختلف معهم في الرأي حتى لو كان من عبيدهم.

● وعلم من جهة اخرى ان مشادة كلامية حول الاوضاع في البحرين حدثت خلال مؤتمر امن الخليج الذي نظمه مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية في لندن متزامنا مع الاجتماع الخليجي – الاوروبي. فقد تحدث احد المفكرين السياسيين البريطانيين حول ضرورة اصلاح الاوضاع الداخلية في الخليج كأحد شروط تحقيق الامن، وضرب مثلا على ذلك بالوضع في البحرين قائلا ان المطالب التي طرحتها المعارضة معتدلة ومطالبها متواضعة ومتحضرة. وكان بين الحضور شخصيات سياسية خليجية وبريطانية كثيرة، الامر الذي احرج المسؤولين البحرينيين الحاضرين بشكل كبير. فما كان من وكيل وزارة الدفاع، نجل ولي العهد، الا ان انبرى للرد على ذلك بقوله ان المعارضة «اصولية» وانها مدعومة من ايران وتهدف لزعزعة الوضع في البحرين، وقال للمتحدث: انت لا تعرف هؤلاء. فقال المفكر البريطاني: اعرفهم قبل ان تولد انت. وكان هذا المفكر على علاقة بعدد من الشخصيات المعارضة منذ الستينات، فسكت المسؤول الخليفي وشعر بالحرج الشديد، وادرك ان صغر سنه وعدم اطلاعه على تاريخ البحرين المعاصر وضعه في موقف حرج لا يليق بشخص في مرتبته، خصوصا انه يدير «مركز الخليج للدراسات السياسية». وقال بعض الحاضرين ان الدكتور محمد جابر الانصاري الذي يعمل تحت ادارته شعر بالحرج ايضا لان رئيسه لا يعرف حقائق البلاد التي تحكمها عائلته.

٥ مايو

● خرجت الليلة الماضية والليالي التي قبلها مسيرات دينية عملاقة في العاصمة المنامة وبعض المناطق التي لم تغلق الحكومة مآتمها بعد. وشارك في هذه المسيرات الاف المواطنين ورفعت فيها شعارات دينية ووطنية. كما كتبت الشعارات الدينية والسياسية على الحيطان في كثير من المناطق خصوصا على الطرق التي تمر فيها المسيرات. وفي الوقت نفسه استمر الاستفزاز الحكومي للمواطنين لمنعهم من المشاركة في هذه الفعاليات السلمية. فقوات الشغب منتشرة في مواقع كثيرة، وهي تقوم بنزع السواد الذي يعلقه المواطنون بالقرب من مآتمهم للتعبير عن الحزن. فقد اعتدت تلك القوات على مأتم الحاج عباس بالمنامة ومأتم النعيم وأزالت السواد منها. وازيل السواد كذلك من مناطق البلاد القديم وسترة والنعيم. وكانت قوات الشغب قد اقامت حواجز عند المداخل الرئيسية للمنامة وعليها مسلحون يشهرون اسلحتهم في وجوه المواطنين، وذلك في تحد سافر لمشاعر ابناء البحرين. وبعثت وزارة الداخلية رسائل الى اهالي منطقة البرهامة تطالبهم بالحضور الى مراكز التعذيب لانهم رفعوا اعلاما سوداء على منازلهم. اما التطور الاخطر هذا العام فهو منع مأتم منطقة الدراز من ممارسة فعالياتها المعتادة، بعد ان اغلقت مآتمها الكبيرة التي كانت تمارس تلك الفعاليات منذ عشرات السنين وفقا لاحكام

يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٨

الدستور. ويرى المواطنون في تلك الخطوة التعسفية بداية للقضاء على الممارسات الدينية التقليدية في البلاد، استكمالا لمخطط القمع السلطوي والقضاء على كل منبر حر يمكن ان يتطرق الى الوضع السيء. كما بقي عدد من المواطنين المعروفين بدورهم في رفع الهتافات الدينية خلال هذا الموسم رهن الاعتقال في محاولة يائسة لارهاب المواطنين ومنع مشاركتهم الفعالة في هذا الموسم الحيوي.

● الى ذلك استمرت الاعتقالات التعسفية في عدد من المناطق. فقد اعتقل الشاب جواد الجزيري قبل يومين حيث قام بتسليم نفسه بعد ان تعرضت عائلته للتنكيل والتعذيب. فقد اعتقل اخوه، سعيد كرهينة، وهددت العائلة بالمزيد من التعذيب ان لم يسلم الشاب نفسه. وقال شهود عيان انه يتعرض للتعذيب الشديد على يدي الجلاد خالد الوزان، وشوهد وهو يقاد من زنزانته الانفرادية الى غرفة التعذيب مقيد اليدين من الخلف، تسوقه ركلات المعذبين من كل جانب. واعتقل من منطقة سترة في ٢٧ ابريل كل من: علي رضا علي، ١٨، علي احمد جاسم، ١٧، علي عبد الحسين الصافي، ١٦، عبد الله علي البري، ١٥. وضربوا ضربا مبرحا قبل اعتقالهم. وفي اليوم نفسه اطلقت قوات الشغب رصاصا انشطاريا على شباب منطقة بوري الذين كانوا يكتبون الشعارات الوطنية على الحيطان. وشوهدت شعارات جديدة مكتوبة بخط عريض في مدينة حمد والقدم والمقشاع والسنابس. واستدعي في ٣٠ ابريل الخطيب عباس علي الجزيري، ٣٥، وحقق معه الجلاد عبد الله مسلم، بمركز التعذيب في منطقة النبيه صالح، وهدد بالاعتقال والتعذيب ان تطرق في خطبه للقضايا السياسية.

● وعلى صعيد آخر نشرت جريدة «القدس العربي» يوم امس مقالا للمواطن البحريني هاني الريس بعنوان: «المنظمات الدولية تتهمها بتصعيد القمع: البحرين قلعة ازاء كشف ممارساتها لقمع المطالبين بالديمقراطية» جاء فيه ان الحكومة تعرضت ل «كم هائل من الادانات والضغوط والانتقادات الشديدة من قبل المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الحكومية المشاركة في في اعمال دورة جنيف الاخيرة». وقال ان تلك المنظمات «طالبت حكومة البحرين بايقاف مسلسل القمع وانتهاك حقوق الانسان». واشار كاتب المقال الى ثلاث مداخلات للفيدرالية الدولية لحقوق الانسان وانترناشيونال بين واللجنة الافريقية لتعزيز الصحة وحقوق الانسان. وذكر ملخصا لما جاء في كل منها. وقال ان التحالفات التكتيكية والمصلحية بين الحكومات بعضها ببعض ادى الى عدم صدور قرار يدين حكومة البحرين على انتهاك حقوق الانسان، بالرغم من كثرة التوصيات والمطالب التي قدمتها المنظمات غير الحكومية الى لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة لايجاد الية خاصة لمراقبة اوضاع حقوق الانسان في البحرين.

● وعلى مستوى اخر، شاركت المعارضة البحرينية في مهرجان اتحاد النقابات العمالية البريطانية الذي عقد يوم الاحد الماضي بحديقة «فينزبري بارك» في شمال لندن. وحضر المهرجان عشرات الآلاف من البريطانيين وغيرهم حيث عرضت منظمات سياسية عديدة، من بينها المعارضة البحرينية، ما لديها من ادبيات حول القضايا التي تدافع عنها. وكان الاتحاد البريطاني لنقابات العمال قد اتخذ شعار الديمقراطية عنوانا لمهرجانه الاخير. وكان هناك اقبال كبير على قضية البحرين، وتوقف مئات الاجانب عند قضية البحرين وأخذوا معهم ادبيات المعارضة وصور التعذيب التي احتوت عليها الكتيبات والبروشرات والبوسترات. وأعد المتعاطفون مع شعب البحرين من البريطانيين عريضة وقعها اكثر من خمسين ناشطا سياسيا. وتطالب العريضة حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين.

● وعلى صعيد آخر استسخف المراقبون تصريحات وزير العمل عبد النبي الشعلة قبل يومين، بان نسبة العاطلين عن العمل في البلاد اقل من ٢ بالمائة من مجموع القوة العاملة اي مايعادل ٥٣١٨ مواطن. وقال ان ٨٣٤٩ مواطن حصلوا على وظائف خلال العام المنصرم. وكان الشعلة نفسه قد اكد في فبراير ١٩٩٧ ان عدد المواطنين الباحثين عن العمل كان ٤٥٠٠ مواطن، وهذا يعني ان عدد الذين حصلوا على وظائف في هذه الفترة يبلغ حوالي ضعفي العاطلين عن العمل، وهي معادلة لا يستطيع الا الشعلة نفسه حلها.

٦ مايو

● بعثت منظمة International Pen التي تتخذ من لندن مقرا لها يوم امس رسالة الى رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة بشأن استمرار الاعتقال غير القانوني للشيخ عبد الامير الجمري جاء فيها ما يلي: «اننا نكتب اليك باسم منظمة القلم الدولية، وهي الجمعية العالمية للكتاب، التي يمتد تاريخها ٧٧ عاما في الدفاع عن حرية الكلمة المكتوبة، للتعبير عن قلقنا العميق ازاء صحة الشيخ الجمري، ٦٠ عاما، الشاعر والعالم الديني المعتقل بدون تهمة او محاكمة في البحرين. ووضعه المعيشي. ان الشيخ الجمري عضو سابق بالمجلس الوطني،وبعد حله في العام ١٩٧٥ اصبح داعيا نشطا لاعادته. وقد اعتقل في ٢٠ يناير ١٩٩٦ مع ثمانية علماء مسلمين شيعة آخرين، حسب ما يبدو، بسبب توزيع عريضة تطالب بتغيير دستوري. وقد مضى على سجنه الآن عامان. وتقول التقارير انه في الآونة الاخيرة وبرغم تداعي صحته، تعرض الى سلسلة من التحقيقات المطولة التي هدد فيها هو وعائلته. وفرض عليه كذلك البقاء في زنزانة انفرادية بعض الوقت. وتقول آخر التقارير ا التي اسلتمناها انه نقل الى المستشفى نتيجة هذه المعاملة السيئة. ومن وجهة نظرنا وكذلك عدد كبير من منظمات حقوق الانسان حول العالم، فان الشيخ الجمري اعتقل لمجرد ممارسته لحرية التعبير، وهو حق ضمنته المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وان استمرار اعتقاله ومعاملته السيئة وخصوصا في ضوء تداعي صحته اصبح مصدر انزعاج كبير ولذلك فاننا نحثكم على اصدار امر بالافراج الفوري وغير المشروط عنه». ووقع الرسالة السيد موريس فارهي، رئيس لجنة الكتاب المسجونين.

● وعلى صعيد صحة الشيخ الجمري، فقد علم انه اعيد يوم امس الى زنزانته بعد ان قضى بضعة ايام في المستشفى العسكري للعلاج بعد تدهور صحته في اثر التعذيب الذي تعرض له على يدي الجلاد عادل فليفل. ولكنه ممنوع من الاتصال باحد من السجناء الآخرين.

● وخرجت الليلة الماضية في المنامة مسيرات دينية عملاقة شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين رافعين الشعارات المعتادة بينما كانت قوات الشغب تحاصر المنطقة بشراسة ووحشية. وشوهدت وحدات منها وهي تقيم حواجز عند مداخل العاصمة لمنع المواطنين القادمين من القرى من دخول المنامة. ولكنها فشلت في ذلك برغم تهديداتها وتوجيه السلاح الى صدور المواطنين. وملأت الشارع الممتد ما بين مأتمي رجب والعريض لافتات سوداء معلقة وتحمل شعارات تعكس مشاعر المواطنين، وكان منها: «ان امة تحيي ذكرى شهدائها لن تموت»، «ان امة تعيش اهداف شهدائها لن تهزم»، اذا ظهرت الفتن فعلى العالم ان يظهر علمه والا فليتبوأ مقعده من النار»، «لعن الله العلماء الذين لا يعملون بعلمهم». وبعد منتصف الليل شنت القوات الاجنبية عدوانا على المنطقة ومزقت تلك اللافتات، واعتقلت بعض الشباب من تلك المنطقة. ولكن بقيت منطقة الدراز ممنوعة من المشاركة بالمسيرات. ولكن شبابها تمرد يوم امس وخرج بمسيرة حاشدة متحدية ارهاب السلطة وقراراتها المرفوضة. وهددت الحكومة المواطنين بالقصف بمنطقة الدراز ان استمروا في مسيراتهم، ووجه مركز التعذيب بالبديع تحذيرا شفويا الى السيد كاظم الدرازي بان قوات الشغب سوف تشن عدوانا شرسا على المنطقة اذا استمر المواطنون في تحدي قرار منع المسيرات. و تجدر الاشارة الى ان الحكومة اغلقت مأتم المنطقة بسبب استمرار المواطنين في المطالبة باعادة العمل بالدستور.

● ونقلت صحف النظام يوم امس عناوين كبيرة عن قرب افتتاح ما يسمى ب «محافظة المنامة» من قبل الامير وبرئاسة الجلاد المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة. وعقد اجتماع تحدث فيه الجلاد المذكور مؤكدا ان محافظة المنامة تقسم الى ١٥ منطقة يضم كل منها عددا من القرى والاحياء، وهناك مجلسان لها هما مجلس المحافظة ومجلس المختارين. ويتكون مجلس المحافظة من الجلاد المذكور رئيسا وعضوية نائبه ومدير امن المنامة ومدير أمن منطقة ميناء سلمان وعضوية ممثلين عن وزارات الدولة. ويتكون مجلس المختارين من مساعد المحافظ رئيسا وعضوية المختارين المعينين عن المناطق الخمس عشرة الذين يتم اختيارهم من قبل مساعد المحافظ. ومن بين مسؤوليات المختارين عن المناطق: اتخاذ الاجراءات الاولية لمعاونة الاجهزة الامنية لمنع وضبط الجرائم والقيام بالتحريات اللازمة لهذا الغرض والمساعدة في ضبط المتهمين والمطلوبين، وإخطار الجهات المختصة عن الجرائم التي تصل الى علمه. وتجدر الاشارة الى ان الجرائم في عرف الحكومة تشمل اي نشاط سياسي اوكتابة شعارات تطالب بالدستور او غيره من المطالب المعروفة، او توزيع المنشورات السياسية او مناقشة اي موضوع سياسي. وكانت الحكومة قد حلت مجلس الادارة المنتخب لجمعية المحامين لانه سمح بمناقشة الوضع في البلاد. وهناك اكثر من الفي معتقل بسبب مشاركتهم في نشاطات تهدف لاعادة العمل بدستور البلاد الذي تصر العائلة الخليفية الحكمة على ابقائه معلقا، وهي انشطة تعتبر في قاموس الارهاب الخليفي «جرائم».

● ومن جهة ثانية اكدت الحكومة البريطانية في رسالة جوابية للورد ايفبوري، انها مستمرة في تدريب قوات الحرس الوطني البحرينية. جاء ذلك في ردها على سؤال وجهه اللورد اليها مؤخرا. وكان الرد كالتالي: «نشكرك على رسالتك في ٣ ابريل حول فعاليات التدريب بين القوات المسلحة البريطانية والبحرينية. وكما قلت لك في جواب مكتوب سابق في ٥ مارس فقد قدمت وزارة الدفاع تدريبا عسكريا في البحرين. وخلال العام الماضي حصلت قوة الدفاع البحرينية على تدريب في كما تم تدريب الحرس الوطني على حماية المنشآت الحيوية. وبالاضافة الى ذلك فهناك ستة بحرينيين حاليا يتلقون التدريب بمؤسسات الوزارة في المملكة المتحدة».

٧ مايو

● استمرت المسيرات الدينية العملاقة وسط استفزازات قوات الامن والمرتزقة الاجانب في اغلب مناطق البلاد. فكانت مسيرات الليلة الماضية وهذا اليوم تمثل تحديا حقيقيا للحكومة حيث رفعت في بعضها شعارات وطنية واضحة، بينما استعملت لغة التلميح والاشارة في اغلبها. وفهم المراقبون من تلك اللغة ان الوضع يميل نحو تازم اكبر وينطوي على مخاطر كبيرة اذا لم تتراجع السلطات عن اسلوب القمع الذي انتهجته ضد ابناء البحرين. واشارت مصادر دبلوماسية الى ان الشروع في التعدي على الحريات الدينية في بعض المناطق واهمها الدراز التي اغلقت مأتمها لا يمثل حلا للازمة بقدر ما هو تعقيد لها وتصعيد لدوافع المواجهة والتحدي. وغيبت قوات الامن اصواتا كثيرة عن هذه المهرجانات الدينية الحزينة باعتقال العناصر الفاعلة في حملة شرسة خلال الاسبوعين اللذين سبقا موسم العاشوراء، حيث تم اعتقال ما يقرب من ٣٠٠ مواطن من كافة المناطق. وتكررت الشعارات السياسية في مواكب المنامة والمناطق الاخرى في الوقت الذي كانت اسلحة قوات القمع الخليفية مواجهة الى صدور المواطنين. وحاصرت تلك القوات العاصمة بشكل اساسي حيث اقيمت الحواجز عند مداخلها ومنع المواطنون من المناطق الاخرى من دخولها للمشاركة في المسيرات الدينية. ومع ذلك فقد كانت الاعداد الكبيرة التي شاركت في المواكب مؤشرا لمدى الرفض الشعبي للنظام القمعي في البلاد وسياساته الارهابية. وغطت الشعارات شوارع العاصمة برغم تدخل قوات القمع طوال ايام الموسم العشرة لنزع اللافتات السوداء والتشويش على الشعارات المكتوبة على الحيطان.

● واستمر القمع من خلال اعتقال المواطنين قبل وخلال الموسم. واعتقل عصر امس المواطن عبد الحسين علي الصايغ، ٦٦ عاما، في عدوان فهم منه انه انتقام واضح من العائلة بسبب ورود اسم ابنه، ياسر، في تقرير المقرر الخاص بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة حول الاعتقال التعسفي. وكانت تهديدات عديدة قد صدرت في الاسابيع الاخيرة من جهاز الامن بان العائلة سوف تكون في خطر اذا لم يكف ابناؤها عن ممارسة السياسة او التحدث الى المنظمات الدولية حول انتهاكات حقوق الانسان في البلاد. وكان ياسر الصايغ، الابن الاكبر لهذا المواطن قد نفي من البحرين الى بريطانيا في شهر سبتمبر الماضي بعد اعتقاله من عمله في بنك الاسكان في ديسمبر ١٩٩٦. والحاج عبد الحسين الصايغ يعاني من مرض القلب ومصاب بضغط الدم كذلك، وقد منع الجلادون ادخال الادوية التي يحتاجها، ويعتقد انه في وضع صحي مضطرب منذ اعتقاله. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين قد تبنت سياسة اخذ الرهائن لاجبار المواطنين على الاستسلام لهم. وهناك حالات موثقة كثيرة تم فيها اخذ الاب او الام او بعض افراد العائلة كرهائن مقابل تسليم الشخص المطلوب نفسه للمعذبين بوزارة الداخلية. وقد تصاعدت هذه الظاهرة منذ ان اصبح البريطاني، ديفيد جامب، مستشارا قانونيا لوزارة الداخلية في مطلع هذا العام.

● نشرت صحيفة Jane's Intelligence Review البريطانية المتخصصة في القضايا الاستراتيجية في عددها لشهر مايو مقالا مهما حول الخليج بعنوان: «وتيرة الاصلاح البطيئة تكرس الغليان في الخليج» كتبه الدكتور اندرو راشال جاء فيه ما يلي في ما يخص الوضع في البحرين: «تم الاعتماد في البحرين على القمع بدلا من الاصلاح السياسي. وهذا يتمشى مع

يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٨

الثقافة السياسية للبلاد، تلك الثقافة التي تم في ضوئها احتلال الجزيرة من قبل قبيلة متميزة الثقافة قبل قرنين. هذه السياسة جعلت المهمة صعبة لاصدقائها في مجلس التعاون وفي الغرب. وقد تفجر الاضطراب المدني في نهاية ١٩٩٤ لعدة اسباب: المشاكل الاقتصادية بين المواطنين العاطلين عن العمل الذين ليس امامهم مستقبل، ورفض المواطنين لنمط الحكم القائم والمطالبة باعادة البرلمان الذي حل قبل عقدين. وازدادت حدة الاضطرابات بسبب استعمال القمع من قبل قوات الامن المكونة من اجانب وقتل عدد من المتظاهرين وسوء معاملة عدد كبير منهم. وقد فصل تقرير وزارة الخارجيةالامريكية قمع السلطة وكذلك منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش. وفي اغسطس الماضي اضافت اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة صوتها الى رافضي سياسة الحكومة وشجبت «الانتهاكات الكبيرة والمنتظمة المزعومة لحقوق الانسان في البحرين». واستمر المقال في وصف الوضع السياسي المضطرب في البلاد بشيء من الاسهاب. ويعتبر المقال وثيقة دامغة ضد سياسات القمع والارهاب الحكومية، ومرجعا مهما للباحثين في ما يجري في هذه الجزيرة الخليجية.

١١ مايو

● اجمع المراقبون الذين شاهدوا المسيرات الدينية في الايام القليلة الماضية على ان الحكومة فشلت فشلا ذريعا في تغيير قناعات المواطنين الذين ما يزالون صامدين على مطالبهم العادلة التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور. وكانت مسيرة يوم الجمعة الماضية (الحادي عشر من محرم) بمنطقة الديه تجسيدا عمليا للتضامن الشعبي مع الشيخ الجمري وبقية القادة والرموز السياسية، وتعبيرا واقعيا عن صمود ابناء البحرين بوجه قوات القمع الخليفية. فقد خرجت المسيرات بعد ظهر ذلك اليوم وشارك فيها اكثر من خمسة عشر الف مواطن جاؤوا من كافة مناطق البلاد حاملين الشعارات السياسية والوطنية بالاضافة الى الشعارات الدينية. وكانت هناك مجموعة من بضعة مئات تمثل كل منطقة من مناطق البحرين، ترفع الشعارات المتفق عليها بين ابناء المنطقة وتعاهد الشيخ الجمري على الاستمرار في الدفاع عنه والصمود على الطريق الذي رسمه لهم. وأعجب المراقبون بالتنظيم الدقيق لمواكب الديه واعتبروها تظاهرة كبرى مؤيدة للانتفاضة وثقافتها. وكانت هناك صور عملاقة جدا للشهداء والشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين المعتقلين، علق بعضها في اماكن عديدة. ومن الشعارات التي كتبت على تلك اللافتات: «نرفع أحر التعازي لأصحاب المبادة والقادة والمساجين بمناسبة استشهاد الامام الحسين ونعرب عن تضامننا مع الشيخ الجمري، ونستنكر التعذيب الذي يتعرض له على ايدي الظالمين». ونيلت كل لافتة باسم المنطقة التي جاءت منها. كما كانت النساء حاضرات بقوة في المواكب الضخمة وحمل بعضهن صورا للشهداء والمعتقلين في استعراض مهيب للارادة الشعبية ودور المرأة البحرينية في تجسيد المواطنة الواعية. كما حمل مجسم لبيت المقدس لصقت عليه صور القادة من كل الجوانب. ورفعت بيارق كثيرة ولافتات عليها صور الشيخ الجمري كتب تحتها كلمات التضامن والفداء. وارتفعت ما بين الحين والآخر هتافات المشاركين التي كانت ذات طابع سياسي، وسمعت التكبيرات في كل مكان: ومن الشعارات التي طرحت: «بالروح بالدم نفديك يا جمري». هذا برغم محاصرة المنطقة من قبل قوات الشغب الاجنبية ومنع المواطنين من المناطق الاخرى الدخول الى الديه. ورفع مواطنو منطقة الديه صورا ملونة كثيرة لصقت على قطع خشبية، وكانت هناك منشورات كثيرة وزعت ولصقت على الجدران. ويتوقع ان يستمر الحماس الشعبي ضد سياسات الحكومة في الاسابيع المقبلة بسبب اصرارها على ممارسة التعذيب بحق المعتقلين وخصوصا الشيخ الجمري الذي يتمتع بشعبية واسعة ويجسد ضمير الامة وراء القضبان.

● وعلم ان من اساليب التعذيب النفسي الذي يتعرض له الشيخ الجمري تغيير السجن الذي ينقل الى زنزانته بين الحين والآخر. وفي الوقت الحاضر فقد أعيد الشيخ علي بن احمد الى زنزانة الشيخ الجمري بعد نقله عنه قبل شهرين تقريبا. ويخضع الشيخ الجمري ومن معه في الزنزانة لتنصت دائم من قبل عناصر المباحث ويعاقبون بالنقل الى زنزانة انفرادية ع انتقاما لهم خصوصا اذا نقلوا اليه انباء الاهتمام الدولي تجاهه. وتسعى سلطات السجن، بتوجيه من البريطاني ديفيد جامب، الى اخفاء المعلومات التي تصل الى الشيخ خصوصا المتعلقة بوضعه والتدخل الدولي بشانه.

● وعلى صعيد آخر عقدت يوم السبت الماضي جلسة اخرى لمحاكمة عشرة مواطنين اتهموا زورا باعمال حرق يعتقد ان جهاز الامن هو الذي قام بها، ولم يسمح لهم بمقابلة محاميهم الا قبل عشر دقائق من بدء الجلسة التي عقدت في صورة سرية. واجلت جلسة النطق بالحكم الذي اصدره رئيس الوزراء بحق المتهمين العشرة (من المجموعة التي اصبح يطلق عليها اسم ال ١٦) حتى يوم السبت المقبل. وبهذا تختتم محاكمة هذه المجموعة بعد ثلاث جلسات قرئت في اولاها الاتهامات الموجهة اليهم، وفي الثانية مرافعات الدفاع، وفي الثالثة النطق بالحكم. ولا يسمح للمتهمين باستئناف احكام محكمة امن الدولة السيئة الصيت التي تعتبر من اسوأ المحاكم في العالم، ولا يشبهها سوى بعض المحاكم العسكرية في بعض البلدان ذات السجل الاسود في مجال انتهاك حقوق الانسان.

● ومن جهة اخرى تسعى الحكومة للتشويش على الشكاوى المقدمة ضدها امام منظمة العمل الدولية والعربية كذلك بعقد اجتماع في المنامة لوزراء العمل الخليجيين غدا لطرح تصورات الدول الخليجية ازاء حقوق العمال، وهي القضية التي تشغل بال الكثير من المنظمات المهتمة بحقوق العمال في المنطقة. وسوف يحضر الاجتماع رئيس منظمة العمل الدولية وكذلك جميل الحجيلان، الامين العام لمجلس التعاون الخليجي. وذكرت الصحف المحلية ان لدى دول الخليج تحفظات على القوانين الدولية المتعلقة بحقوق العمال بدعوى انها تستند الى مواثيق دولية حول العمل وحقوق العمال وهي مواثيق لم توقع الحكومات الخليجية عليها. وهناك قضية مرفوعة امام منظمة العمل العربية بشأن النقابيين المبعدين من البلاد وتدخل الحكومة في شؤون العمل ومصادرة حقوقهم. وتحاول العائلة الخليفية الاستعانة بدول المجلس الاخرى في مواجهة المنظمات الدولية التي تشجب سجلها الاسود في ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

١٣ مايو

● بعثت جمعية المحامين البريطانيين عددا من الرسائل الى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية بشأن استمرار اعتقال الشيخ الجمري وحل مجلس الادارة المنتخب لجمعية المحامين.

وجاء في الرسالة الموجهة لرئيس الوزراء حول الشيخ الجمري ما يلي: «ان جمعية المحامين مؤسسة متخصصة تمثل اكثر من ٧٠ الف محام في انجلترا وويلز. وهي معنية باستقلال مهنة المحاماة وتطبيق حكم القانون وحقوق الانسان في العالم. ان جمعية المحامين قلقة جدا ازاء التقارير المتعلقة بالشيخ عبد الامير منصور الجمري، القاضي السابق وعضو المجلس الوطني المعتقل مع سبعة آخرين بدون تهمة او محاكمة منذ ٢٢ يناير ١٩٩٦. وحسب علمنا فان الشيخ الجمري، ٦٠، المعتقل حاليا بسجن القلعة بالمنامة قد حرم في بعض الاحيان من الدواء الذي يحتاجه لعلاج ضغط الدم ومشاكل الظهر والتنفس. وقد بلغ الى علمنا انه حرم من الدواء لاجباره على التوقيع على تعهد بانه لن يمارس نشاطا سياسيا ضد الدولة اذا اطلق سراحه. وتقول تقارير وصلت الى جمعية المحامين بان الشيخ الجمري تعرض لضغط نفسي شديد لاجباره على التوقيع على اعتراف يمكن استعمالها لادانته. ان هذه تقارير مقلقة جدا. وبالنيابة عن جمعية المحامين فانني اطلب باحترام باعطاء الشيخ عبد الامير منصور الجمري عناية صحية مناسبة وكاملة واتخاذ خطوات فورية لضمان عدم تعريضه لاي شكل من التعذيب او المعاملة غير الانسانية والمهينة اوالعقوبة. ولقد سرنا ان نعرف بان البحرين صدقت على معاهدة منع التعذيب والاشكال الاخرى من العقوبة او المعاملة القاسية والمهينة، ونأمل ان تقوم الحكمة بتطبيق كل بنودها ضمن القانون والسياسة والممارسة على المستوى الوطني. ونظرا لانه حسب علمنا فان الشيخ الجمري معتقل بسبب تعبيره السلمي عن ارائه فاننا نحث على اطلاق سراحه من المعتقل فورا وبدون شروط». ووقع الرسالة رئيس الجمعية السيد فيليب سيكامور الذي بعث رسالة مماثلة الى وزير الداخلية.

● وبعث السيد سيكامور رسالتين أخريين الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية بشأن حل مجلس الادارة المنتخب جاء فيها ما يلي: «ان جمعية المحامين قلقة ازاء التقارير بان قرارا صدر في يناير ١٩٩٨ ويبدو انه صدر عن مكتب رئيس الوزراء وتم تنفيذه من قبل وزارتكم ويقضي بحل الهيئة الادارية المنتخبة لجمعية المحامين في البحرين واستبدالها بهيئة ادارية معينة. وعرفنا كذلك ان الانتخابات التي كان مقررا اجراؤها في ١٦ مارس قد الغيت. وبالنيابة عن جمعية المحامين فانني اطلب باحترام موقفكم من هذه التقارير وبالتحديد حول الوضع الحالي للهيئة الادارية لمجلس المحامين. وفي هذا الصدد، اود ان الفت انتباهكم الى مبادىء الامم المتحدة الاساسية حول دور المحامين للعام ١٩٩٠، المادة ٢٤، التي تنص على: «ان من حق المحامين انشاء جمعيات مهنية لتمثيل مصالحهم او الانضمام اليها، وتشجيع التثقيف المستمر والتدريب من اجل حماية استقلالهم المهني. وتنتخب الهيئة الادارية لهذه الجمعيات المهنية من قبل اعضائها وان تمارس مهماتها بدون تدخل خارجي».

● وعلم من جهة اخرى ان امير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة، سوف يقوم بزيارة رسمية الى الولايات المتحدة الامريكية في مطلع الشهر المقبل، وهي الزيارة الرسمية الوحيدة للامير منذ مطلع هذا العام. ويتوقع ان يتزامن مع الزيارة عمل سياسي واعلامي من قبل المنظمات الحقوقية والاعلامية الامريكية التي تطرقت الى الاوضاع القمعية في البحرين. وهناك تعاطف جيد مع قضية شعب البحرين من قبل مؤسسات اعلامية ومنظمات حقوقية امريكية، وشخصيات سياسية عديدة. وقد حاولت العائلة الخليفية الحاكمة تحييد الادارة الامريكية باعطائها صكا مفتوحا لاستعمال اراضي البحرين منطلقا للعمل العسكري ضد العراق على مدى السنوات الثماني الماضية. ومع ذلك فقد جاء تقرير وزارة الخارجية الامريكية السنوي حول حقوق الانسان بشكل اغضب حكومة البحرين، وقدمت احتجاجاتها بشكل عنيف للادارة الامريكية. كما انزعجت كثيرا عندما صدر تقرير الحكومة الامريكية حول الارهاب الدولي ولم يعتبر المعارضة البحرينية من بين المنظمات التي تمارس الارهاب. واتضح بذلك ان حكومة البحرين فشلت في اقناع اصدقائها بمنطقها الذي يصنف كل من يدعو الى حكم الدستور احترام حقوق الانسان بانه يهدد امن الدولة وانه ارهابي خطير.

● الى ذلك فقد اصيبت الحكومة بخيبة امل كبيرة في الايام الاخيرة عندما خرجت الجماهير الغاضبة في المسيرات الدينية وهي ترفع الهتافات الوطنية المتحضرة برغم الحصار الذي فرضته قوات الشغب الاجنبية على مناطق المسيرات. وبرغم اعتقالها مئات المواطنين في الايام التي سبقت موسم العاشورا وتهديداتها المستمرة لاصحاب المآتم بالاعتقال واغلاق دور العبادة فقد كان الحضور الحاشد مصدر انزعاج شديد للحكومة. ويتوقع ان تشهد البلاد المزيد من المسيرات الشعبية الدينية الاسبوع المقبل، وسوف تجد الحكومة نفسها في ازمة جديدة بارتفاع اصوات الهاتفين في تلك المواكب العملاقة. وبرغم ما تبثه من اشاعات لاضعاف الصف الوطني فقد بقيت المعنويات عالية والاصرار كبيرا على اجبار رئيس الوزراء على الاستماع الى مطالب الشعب وتحقيقها. وزاد من قلق الحكومة واصدقائها ما يحدث هذه الايام في اندونيسيا التي يرفض رئيسها اجراء اصلاحات سياسية، بينما تتفاقم الحركة الطلابية وتصبح اكثر اصرارا على طرح مطالبها السياسية.

١٥ مايو

● قالت مصادر مطلعة ان رئيس الحرس الوطني، الشيخ محمد بن عيسى ال خليفة، اكد للحكومة البريطانية ان الحرس الوطني لن يستعمل للقمع الداخلي وانه «انشيء لحماية العائلة الحاكمة والمنشآت الحيوية». جاء ذلك في اثر الزيارة التي قام بها الى لندن والتي التقى خلالها بعدد من المسؤولين البريطانيين. وتتعرض الحكومة البريطانية الى انتقادات من اعضاء البرلمان والمنظمات الحقوقية بسبب تزويد بعض الانظمة الديكتاتورية مثل حكومة البحرين باسلحة قد تستخدم للقمع الداخلي وليس للدفاع المشروع عن البلاد. وعندما طرحت المعارضة رايها بان الحرس الوطني انما انشيء لارهاب ابناء البحرين طالبت تلك المصادر بتقديم ادلة على اشتراك الحرس الوطني في قمع المواطنين. وطرحت المعارضة ان استيراد الاف البدو السوريين وغيرهم للانخراط في الحرس الوطني يعتبر تحديا لمشاعر المواطنين وهدرا لكرامة البلد ومحاولة لتغيير التركيبة الديموغرافية لها، وتهديدا لثقافة ابناء البحرين وعاداتهم وتركيبتهم الاجتماعية واخلاقهم. وقالت ان هناك انزعاجا واسعا بين كل المواطنين من هذه السياسة التي تؤكد شعور العائلة الحاكمة بعدم الاطمئنان الى ابناء البحرين واعتمادها المطلق على دعم الاجانب لسياساتها وارهابها. وكان هناك تفهم عام في الاوساط المعنية بتسليح الحرس الوطني وان كانت المصالح احيانا تتغلب على المبادىء.

● الى ذلك علم ان قوات القمع الحكومية قامت بتدمير مسجد بمنطقة جدعلي في ١٢ مايو،

يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٨

حيث اعتدت تلك القوات بوحشية متناهية على المكان ودمرت محتوياته وارعبت المواطنين. جاء ذلك بعد الافراج عن الحاج عبد الحسين الصايغ الذي كان قد اعتقل انتقاما من ابنه، ياسر، الذي ابعدته السلطات الى خارج البلاد. وفهم المراقبون ذلك الاعتقال انه احد اشكال ارهاب الدولة ضد المواطنين ويعبر عن انتهاج الحكومة سياسة الانتقام من اقارب الناشطين كانذار لهم للامتناع عن القيام باي نشاط معارض لجهاز القمع الخليفي.

● هذا وقد تداعى الى علم المعارضة ما يقوم به بعض اعضاء مجلس الشورى الذين عينتهم وزارة الداخلية من نشاط معاد لشعب البحرين وداعم لارهاب الدولة. وشعرت بالاستياء من هذا السقوط الكبير خصوصا من قبل بعض الشخصيات التي سبق ان اعلنها رئيس الوزراء وكانت ضحية لارهابه. وكان بعض اعضاء المجلس قد سافر الى بلدان مجاورة وقام ببث دعايات هابطة ضد الحركة الدستورية مدعيا ان البحرين لا يصلح لها الا استبداد رئيس الوزراء وقانون امن الدولة ومحاكمات امن الدولة. كما امتثل بعض هؤلاء لاوامر رئيس الوزراء وهاجموا الحركة الدستورية في نقاشات مجلس الشورى بشكل بذيء وهابط لا يليق بانسان حر متحضر. ورفضت المعارضة الرد على هؤلاء او الدخول في مهاترات معهم، واكتفت بتحذيرهم من السقوط التاريخي والاخلاقي الذي ينتظرهم ومقاطعة الاحرار في كل مكان لهم. وقالت: «ليعلم الجميع ان نضال شعب البحرين مستمر بكل الاساليب السلمية المتحضرة داخل البلاد وخارجها، وان معركة الحرية مستمرة بلا هوادة بين المتطلعين لها والرافضين للقيم الانسانية والاسلامية». وحيت المعارضة الصامدين على درب النضال والحرية داخل السجن وخارجه وبالخصوص اولئك الاحرار الذين سخروا اقلامهم ومواقفهم لخدمة الشعب وقضاياه ورفضوا بإباء الانحناء امام الجلادين والمعذبين والقتلة والسفاحين. وقالت ان ما يجري في اندونيسيا مؤشر ايجابي على قدرة الشعوب وحيويتها عندما يتجاوز استبداد السلطة الحدود.

● وفي الوقت نفسه فقد استمرت لجنة العريضة في موقفها الوطني الصامد، وتواصلت مع احرار العالم لتعرض لهم حقيقة الوضع في البلاد واصرارها على المطلب الدستوري. وقالت انها مستعدة للحوار مع اي طرف يؤمن بالحوار داخل البلاد وخارجها، وناشدت كل من تربطه علاقة صداقة مع شعب البحرين بذل جهده لتشجيع الحكومة على الحوار لاخراج البلاد من الازمة المتفاقمة في البلاد. وهناك ادراك دولي بان الوضع في البحرين سوف يزداد توترا اذا استمر رفض الحكومة للاصلاح السياسي المطلوب. ورفضت اللجنة اي تنازل عن المطالب الرئيسية التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد مؤكدة ان ذلك يمثل الحد الادنى من الاصلاح السياسي وان تجاهل ذلك لن يحقق الامن والاستقرار المنشودين.

● الى ذلك قالت مصادر المعارضة ان الشعب قرر ممارسة المقاطعة الاجتماعية لكل من يتواطأ مع جهاز الامن ووزارة الداخلية في مشروع ضرب الوحدة الوطنية والامن الاجتماعي. وقالت ان الشعب لم يعد ينخدع باطروحات الحكومة التي تهدف للمزيد من مصادرة الحريات وقمع التطلعات، مؤكدة انه ليس هناك مواطن شريف يقبل بان يصبح «مختارا» يعمل مخبرا لدى الجلاد المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة، وهو احد لجنة التعذيب التي كان هندرسون قد انشأها لتعذيب ابناء البحرين. وقالت ان من يقبل بذلك فسوف يكون مصيره مثل مصير اعضاء مجلس الشورى الذين عينتهم وزارة الداخلية والذين انتهى الامر بهم لان ينفذوا ما يأمره بهم رئيس الوزراء فيشتمون الاحرار ويتنكرون للدستور ويقرون قانون امن الدولة ويوافقون على قتل الابرياء من نساء واطفال وشيوخ، ولا ينكرون كلمة واحدة عن الالف المعتقلين ظلما وعدوانا في سجون العائلة الحاكمة.

١٨ مايو

● استمرت مطالبة المنظمات الحقوقية الدولية بزيارة مراكز التعذيب في البحرين، واكدت منظمة العفو الدولية انها لم تتلق ردا ايجابيا لطلبها زيارة البلاد وفحص اوضاع حقوق الانسان فيها. كما اكدت منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية انها هي الاخرى لم تحصل على رد ايجابي حول زيارة البحرين بعد تواتر التقارير حول الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان. وكان السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، قد اكد قبل بضعة اسابيع ان حكومته مستمرة في حث حكومة البحرين على التوقيع على العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والسماح بشيء من الحريات في مجالات الصحافة وحرية التجمع وحرية الممارسة الديمقراطية. وقد قررت منظمات دولية حقوقية غير حكومية طرح قضية البحرين بشكل اقوى في اجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الانسان في جنيف في شهر اغسطس المقبل، خصوصا بعد صدور تقارير دامغة من قبل المقررين الخاصين التابعين للامم المتحدة حول التعذيب والاعتقال التعسفي وحقوق المرأة وحقوق الطفل، واستمرار رفض حكومة البحرين السماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة مراكز التعذيب.

● وقد شعرت الحكومة بقوة الضغط الدولي الموجه لها، فحاولت وزارة الداخلية التشويش على حقيقة الامر وبعثت بتصريحات مكتوبة بعناية الى الصحف المحلية لتنشرها كمقابلة مع وزير الداخلية. ومن يعرف هذا الوزير يدرك انه لا يحسن التحدث بلغة متسقة ومترابطة المعاني. وجاء في هذه «المقابلة» المصطنعة تناقضات كثيرة تدين النظام ولا تبرئه من الجرائم التي ارتكبها بحق شعب البحرين. ومن ذلك ان عدد المعتقلين «لم يتجاوز في معظم الاحوال بضع مئات وفي اوقات ندرة الاحداث وصل العدد الى ما يزيد على الالف بقليل». وكررت المعارضة قولها ان عدد المعتقلين بحدود ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ شخص. وقالت اللجنة الدولية للصليب الاحمر انها زارت خلال العام ١٩٩٦ ١٤٢٦ معتقلا وفي ١٩٩٧ ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ معتقل. فاين هي المبالغة في بيانات المعارضة؟ خصوصا اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان الحكومة اخفت عددا من المعتقلين عن الصليب الاحمر خلال زيارات مسؤوليه لمراكز التعذيب. وقال: «منذ بداية الاحداث اتسمت الممارسات الامنية بالحضر وضبط النفس والصبر والحكمة وكانت تواجه الاحداث بقدرها دون تجاوز، مع التمسك باحترام الشرعية واحكام القوانين ومن ثم لم تلجأ الى اي تجاوزات ولم تقبض الا على مرتكبي الجرائم المخلة بالامن والاستقرار». وهذا كلام خطير جدا، فوزير الداخلية يعتبر ان قتل الشهيد سعيد الاسكافي تحت التعذيب الوحشي على يدي خالد الوزان اجراء طبيعي ومتحضر، وقتل الشهيد السيد علي امين محمد تحت التعذيب ممارسة متحضرة كذلك، وقتل عبد الحميد قاسم وبتر اصابعه بمباضع عادل فليفل كان ضمن احكام القوانين. كما ان تعذيب الطفل مهدي، ٩ سنوات، الذي انتشرت صورته في انحاء العالم، تم وفق احكام القوانين. وبدلا من ان يعترف الوزير على الاقل بحدوث تجاوزات وان التحقيقات جارية فيها، يصر على ان كل ما جرى كان طبيعيا وقانونيا ومتحضرا. وحتى هذه اللحظة فقد بقي المسؤولون الحكوميون يرددون شعارات عامة ولم يردوا على حادثة قتل او تعذيب واحدة.

وقال الوزير ايضا ان الاعتقالات اقتصرت على من يسميهم «مرتكبي الجرائم». بينما الوقائع تؤكد عكس ذلك تماما. فقد برأت المحكمة عددا كبيرا من المواطنين ولكن وزير الداخلية يرفض الافراج عنهم. ومن هؤلاء الذين برأتهم المحكمة: السيد عدنان السيد ماجد السيد حسين، ٣٠، سعيد عيسى الحمار، ٢٦، عباس عيسى الحمار، ٣٠، محمود ابراهيم الجمل، ١٨، حسين السيد علي السيد موسى، ٢٠، عبد الامير الكاز، ٢٣، محمد عبد الله الحداد، ١٩، عباس العلويات، السيد عدنان السيد سعيد الستري، ٢٠، السيد عقيل السيد يحي القلاف، ٢٣ وقد مضى على بعض هؤلاء اكثر من ثلاث سنوات في السجن ظلما وعدوانا. وهناك مجموعة سلمان النشابة ومجيد ميلاد ومحمد النعمة، وهي المجموعة التي حكمت بالسجن ثلاثة اعوام ولم يطلق سراح افرادها بالرغم من قضائهم فترة السجن.

● وعلى صعيد اخرعلم ان محكمة امن الدولة نظرت في جلستها الثالثة في القضية التي رفعتها الهيئة الادارية المنتخبة التي حلتها وزارة العمل وعينت ادارة معينة مكانها، حيث قدمت وزارة الدولة للشؤون القانونية مرافعتها عن قرار الحكومة في مذكرة مطولة يشتبه بانها معدة من قبل الهيئة الادارية المعينة. واعتمدت المرافعة على قضايا ليست من اختصاص الوزارة بل هي شان اداري بحت مثل عدم دفع بعض الاعضاء رسوم اشتراكاتهم واشكالات حول طريقة اعداد الحسابات السنوية. كما تطرقت المرافعة الى الندوة التي عقدتها الجمعية بعنوان: «الخليج بين مؤتمر قمتي طهران والكويت» معتبرة ان ذلك النقاش الهادىء «عمل سياسي» يهدد امن الدولة. واعتبر محامون تابعوا الجلسات الثلاث ان ما قامت به الحكومة من حل مجلس الادارة المنتخب للجمعية والاسباب التي قدمتها في المحكمة لذلك الاجراء يعتبر عارا على اي مجتمع مدني يستعد للدخول الى القرن الحادي والعشرين. وهناك منظمات حقوقية دولية عديدة تتابع عن كثب تطورات القضية باعتبارها دليلا دامغا للطبيعة القمعية للنظام الحاكم في البحرين.

١٩ مايو

● اعتبر حقوقيون دوليون اتصلت بهم المعارضة هذا اليوم ان تصريحات وزير الداخلية البحريني بشان استمرار اعتقال الشيخ الجمري واخوته «نسف لأبسط قواعد العدالة وضرب للقضاء المستقل واستهانة بكرامة البشر وحريتهم». وقال هؤلاء ان الاسخف من ذلك ان الوزير الخليفي يطالب الدول الديمقراطية ان تحذو حذو حكومته وتنتهك القوانين الدولية التي تنظم قواعد اللجوء السياسي وتسلم اللاجئين البحرينيين اليه ليزجهم في الزنزانات كما يفعل مع الشيخ الجمري». وقالوا ان هذه العقلية خطيرة للغاية مؤكدين ان نظاما يقوم وزير داخليته بمحاكمة علنية للابرياء خارج اطار القضاء ويصدر الحكم بسجنهم علنا وعلى صفحات وسائل الاعلام لهو نظام منسلخ من القيم الانسانية والاخلاق البشرية والمثل الرفيعة ومنتهك للقوانين الدولية. فحسب القاعدة العامة فان كل متهم بريء حتى تثبت ادانته، بينما يجرم وزير الداخلية الابرياء قبل ثبوت اي جرم بحقهم. والجرم في قاموس الوزير، حسب ما يبدو، هو المطالبة السلمية بالحقوق المشروعة وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وحيث ان الشيخ الجمري واخوته طرحوا تلك المطالب واصروا عليها فهم بذلك «يهددون امن الدولة».

● وجاءت تصريحات الوزير بعد ان وجهت منظمات حقوقية دولية عديدة رسائل الى رئيس الوزراء واليه شخصيا تطالبه بالافراج عن الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين المعتقلين معه باعتبارهم «سجناء رأي». وصدرت هذه المناشدات من منظمات معروفة مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووج ولجنة الدفاع عن الكتاب والشعراء المسجونين PEN ولجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين ولجنة المحامين البريطانيين التي تمثل ٧٠,٠٠٠ محام وغيرها من المنظمات. وكرر الوزير ادعاءاته بان الشعب يقف مع الحكومة التي تمارس سياسة العقاب الجماعي ضد مناطق البحرين، الامر الذي يكذبه الواقع جملة وتفصيلا. فالحكومة نفسها لا تعتقد بوجود حالة من الحب بينها وبين الشعب، ولذلك فقد امر وزير الداخلية شخصيا، حسب ما تردد مؤخرا، ببناء سجن جديد يضاف الى مراكز التعذيب الاخرى. وهذا السجن يطلق عليه اسم «جو ٤» ويتسع ل ١٢٠٠ معتقل. وحسب بعض المصادر فقد نقل عدد من المعتقلين بسجن القرين الى هذا السجن الجديد. الا يدل ذلك على رغبة وزير الداخلية بشعب البحرين؟ ولتاكيد استقرار الوضع في البلاد اقامت قوات القمع الخليفية يوم امس حواجز تفتيش عند جسر سترة ونزلت القوات الخاصة وقوات الشعب وهي مدججة بالسلاح واوقفت سائقي السيارات بعد تفتيشها بدقة والعبث بمحتوياتها.

● وردا على تصريحات وزير الداخلية خرج المواطنون بمنطقة السنابس الليلة الماضية واغلقوا الشارع العام (شارع البديع) في حدود الساعة ٨.٣٠ مساء وحدثت ربكة مرورية وتصاعدت اعمدة الدخان من الاطارات التي اغلقت الشارع. ويتوقع استمرار الاحتجاجات الشعبية في الاسابيع المقبلة بسبب استمرار العدوان الحكومي على المواطنين بالاعتقالات والعقاب الجماعي. ويتوقع احياء ذكرى استشهاد الشهيد عبد الزهراء ابراهيم عبد الله الذي استشهد بعد العدوان على مأتم السنابس العام الماضي في .... وعلى صعيد آخر اتضح ان وزارة الداخلية تمارس ضغوطا شديدة على مالكي مصنع الناميليتي للثلج بعد تعرض المصنع الى حريق. وأكدت المصادر ان حريقا نشب في المصنع بينما كان احد العمال الهنود يقوم بصهر قطع حديدية في المصنع. فقد تطاير الشرار وحدث انفجار بسبب تسرب غاز. وادى الانفجار الى مقتل العامل الهندي وجرح آخر. وعرف اصحاب المكان ان الحادث عفوي وليس له بعد سياسي. ولكن الحكومة تمارس ضغوطا هائلة عليهم لاصدار تصريح يقول ان الحادث مفتعل، الامر الذي يرفضه اصحاب المصنع.

● اما على صعيد المحاكمات «العادلة» التي تحدث عنها وزير الداخلية في «مقابلته» فقد اكدت محاكمة المواطنين العشرة من مجموعة ال ١٦ غياب اي معيار للعدالة في هذه المحكمة التي ترفضها المنظمات الحقوقية الدولية. ففي يوم السب الماضي نظرت المحكمة في الدعوى ١٤ لسنة ١٩٩٧، وكان المتهمون موجودين. ولم يعرف شيء عما دار في المحاكمة التي تعقد في صورة سرية. واجلت الجلسة حتى يوم السبت المقبل لاستكمال المرافعات قبل النطق بالحكم لاحقا. وتاكد وجود شهود لصالح المتهمين كانوا على استعداد للادلاء بشهاداتهم ولكن

يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٨

وصلتهم تهديدات من جهاز المخابرات، ويقال ان منازل بعضهم تعرضت للتفتيش عندما ورد اسمه ضمن الشهود المستعدين لذلك.

● وكان الستة عشر مواطنا قد اعتقلوا في ١١ مارس الماضي وتم توقيفهم سبعة ايام تحت التعذيب الوحشي ثم اخذوا الى القلعة لمدة ١٥ يوما اخرى، واتهموا بتهم مزيفة تتعلق ببعض الحرائق التي حدثت العام الماضي. وبعد شهرين تقريبا من الاعتقال اخذوا الى قاضي التحقيق واجبروا على كتابة «اعترافات» تحت التعذيب الوحشي. ولما رفض احدهم التوقيع امام قاضي التحقيق ارجع الى الباص الذي جيء بالمجموعة فيه وضرب ضربا مبرحا امام الآخرين. واستعمل المعذبون مفكة كبيرة من الباص spanner. وتحمل اجسادهم آثار التعذيب بما يشكل ادانة قوية لجهاز القمع، ويفند كل كلمة نسبت الى وزير الداخلية في «مقابلته» التي كتبها مستشاروه.

٢١ مايو

● استقبل المواطنون هذا اليوم خبر سقوط سوهارتو، الذي حكم اندونيسيا اكثر من ثلاثين عاما، بالارتياح ومزيد من الامل. فقد مثل سقوطه انتصارا لارادة الشعوب وقدرتها على اسقاط الانظمة المستبدة مهما كان لديها من قوة عسكرية واجهزة امن قمعية. وتبادل البعض التهاني، بينما ناقش الناشطون مدلولات هذا الحدث الكبير الذي هو الاكبر منذ سقوط شاه ايران وطاغية الفلبين، فرديناند ماركوس. ففي جميع هذه الحالات كان للزخم الشعبي والمقاومة المدنية دور اساسي في انهاء عهود الاستبداد في تلك البلدان. ويتوقع طرح هذه القضية على نطاق واسع خصوصا في اوساط المثقفين والعناصر الفاعلة في مشروع المقاومة المدنية في البحرين، خصوصا بعد ان شعر هؤلاء بان الانتفاضة الشعبية المباركة نجحت في تعرية النظام الحاكم امام المجتمع الدولي، وان اصرار الحكومة على عدم الاستماع الى المطالب الاصلاحية المعتدلة سوف يؤدي بشكل مؤكد الى مطالبة اكثر جدية باسقاط النظام من جذوره.

● وقد جاء سقوط سوهارتو بعد ان انتشرت مشاعر الاستياء في اغلب اوساط المواطنين ازاء تصريحات وزير الداخلية الذي اصدر قراره، نيابة عن جهاز القضاء، بحكم الرموز السياسية الشعبية بالسجن الى اجل غير محدد، بسبب اصرارهم على المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وفي الوقت الذي كانت الحكومة تهدف من تلك التصريحات ادخال الخوف في نفوس المواطنين، فقد اكدت مصادر المعارضة انها ساهمت في تكريس القناعات بضرورة احداث التغيير لان استمرار العقلية التي تجسدت في تصريحات الوزير خطيرة جدا لانها تناقض ابسط القواعد التي يمكن ان يستمر عليها التعايش بين شعب يتطلع للحرية ونظام قمعي لا يعترف بسلطة القانون. وفي غياب اي وسيلة لمحاسبة هذا الوزير على تصريحاته الخطيرة والمناقضة لابسط قواعد حقوق الانسان، فقد ازداد المواطنون غ غيظا من هذه التصريحات التي تؤكد ان الحكومة لم تستفد اي درس من الانتفاضة الشعبية. وبدلا من دراسة المطالب او الوعد بدراستها فقد استمرت الحكومة في موقفها الرافض لاي اصلاح وكررت ادعاءاتها بان المطالبة باعادة الدستور انما هي محاولة لزعزعة امن العائلة الحاكمة.

● المواطنون يرون ان الحكومة هي التي تزعزع امن المواطنين واستقرارهم. ففي الاسبوعين الماضيين تعرض عدد من منازل المواطنين بمنطقة البلاد القديم للاعتداء من قبل جهاز القمع وقوات الشغب وذلك بعد منتصف الليل. وعرف من بين المنازل التي تعرضت للعدوان: منزل الحاج علي خلف الذي اعتقل ثلاثة من ابنائه منذ فترة طويلة وهم: مهدي وسعيد وحسين، ومنزل الحاج سلمان الصفار، حيث اعتقل ابنه علي، ٢٤. واعتقل من المنطقة نفسها كل من: مجيد علي عبد الله العلشاني، ٢٤، عيسى المديفع، ٢٤، حسن عبد الله علي المدني، ٢٤. واخلي سبيلهم بعد خمسة ايام تعرضوا خلالها الى تعذيب وحشي. واعتقل من المنطقة نفسها يوم الجمعة الماضية كل من الشيخ ناصر، ٣٥، عبد الشهيد، ٣٢، مصطفى علي عبد العظيم، ٢٩. وافرج عنهم في اليوم التالي بعد ان تعرضوا للضرب والاهانة. واعتقل من مدينة عيسى الشاب عيسى عبد الله التويلاني، ٢٣، واخلي سبيله بعد يومين. ومن منطقة الدراز اعتقل الشاب السيد طه السيد مجيد السيد مهدي ولم يفرج عنه بعد، وكان قد اعتقل سابقا.

● وتعرض عدد من الاطفال الى اعتداءات شرسة من عناصر جهاز القمع وذلك عند جسر سترة اثناء اقامة حواجز التفتيش الاسبوع الماضي. وعرف من الاطفال الذين تعرضوا للتعذيب بسجن النبيه صالح كل من: حسن احمد حسين، ١٣، حسن يوسف عي احسان، ١٤، عباس جعفر عبد الرضا، ١٥، جابر احمد علي، ١٦. واخلي سبيلهم بعد ان قضوا فترة في غرف التعذيب. وكان جرمهم الوحيد انهك كانوا عائدين من سترة الى منازلهم في النويدرات. وشوهدت في الايام الاخيرة شعارات وصور جديدة في مناطق عديدة منها المعامير والدراز والبلاد القديم والسهلة ورأس الرمان ومنطقة القرية بسترة. واعتقل في ٢٨ ابريل الماضي المواطن علي رضي السباع، من منطقة إسكان جدحفص وتعرض للتعذيب الشديد قبل ان يفرج عنه قبل اسبوع. واكدت مصادر مطلعة ان المعتقلين الذين يفرج عنهم بعد فترات قصيرة من اعتقالهم يتعرضون لتهديدات من قبل الجلادين باعادة الاعتقال ان تحدثوا عما حدث لهم من تعذيب في السجن.

● كما تأكد ان كلا من الشيخ محمد مجيد الرياش والشيخ علي عاشور المعتقلين منذ اكثر من ثلاثة اعوام تعرضا في الايام القليلة الماضية لتعذيب نفسي وجسدي رهيب بسبب رفضهما التوقيع على «اعترافات» ملفقة معدة سلفا لادانة الشيخ الجمري. وعلم ايضا ان الاستاذ البطل حسن المشيمع نقل مؤخرا من زنزانته الانفرادية الى زنزانة اخرى مع شخص آخر، ولكنه بقي محروما من الادوية او زيارة المستشفى، ويتعرض لضغوط شديدة لتقديم رسالة «اعتذار» للامير، ولكنه رفض ذلك بكل اباء وشموخ.

● وعلم من جهة اخرى ان مواطني منطقة الدير خرجوا في ١٦ مايو الى مداخل المنطقة واشعلوا النيران في اطارات السيارات احتجاجا على استمرار انتهاك حقوق المواطنين على ايدي جهاز الارهاب الخليفي.

٢٢ مايو

● انعقد المؤتمر الاستشاري الخامس لمنظمة "البحث عن القواسم المشتركة" في هلسنكي، العاصمة الفنلندية، في الفترة الواقعة بين ٢١ ـ ٢٤ مايو ١٩٩٨. ومنظمة "البحث عن القواسم المشتركة"، هي مؤسسة مقرها الرئيس في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وتجمع نشطاء من عدد من بلدان العالم. وانعقد مؤتمر هلسنكي لهذا العام لمراجعة المشاريع التي تبنتها المنظمة في مؤتمرها الرابع الذي عقد في ستوكهولم قبل عامين. إذ قرر ذلك المؤتمر تبني ثلاثة مشاريع خاصة بالشرق الأوسط وشمال افريقيا. وهذه المشاريع هي "حملة مكافحة التعذيب في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، "نشر مفاهيم حقوق الإنسان وتطوير البرامج التعليمية في الشرق الأوسط، ومساندة "المدافعين عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط".

وعالج المؤتمر أوضاع حقوق الإنسان في عدد من دول الشرق الأوسط. وقدم نشطاء في حقوق الإنسان من الجزائر والبحرين ومصر وإيران وفلسطين والأردن والكويت ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا واليمن تقارير مفصلة عن حالة حقوق الإنسان في بلدانهم. بالنسبة للبحرين، تحدث د. منصور الجمري، مستعرضا حالة حقوق الإنسان في البحرين، وقال:

"إن الأوضاع في البحرين لا تبعث على الارتياح حسب ما شهد بذلك مراقبون دوليون. فقد أوضحت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها المفصل في يوليو ١٩٩٧، كيف تدهورت الأوضاع بصورة مستمرة بسبب عدم اكتراث السلطات البحرينية بالموازين الحقوقية المعترف بها دوليا والمقررة في دستور دولة البحرين. وأوضح التقرير أن التدهور الخطير لحقوق الإنسان نابع بالأساس من عدم اعتراف الحكومة بالمطالب المشروعة التي تقدمت بها المعارضة الوطنية المطالبة بعودة الدستور والبرلمان. وكانت الأحداث قد انفجرت في ديسمبر ١٩٩٤، بعد قيام المخابرات البحرينية بمداهمة منزل الشيخ علي سلمان واعتقاله لمعاقبته على تبني مشروع العريضة الشعبية التي وقع عليها ٢٥ ألف مواطن. وعندما خرجت الجماهير تطالب بإطلاق سراح الشيخ سلمان هجمت قوات الشغب على المتظاهرين وقتلت عددا منهم. وازدادت الأوضاع سوءا بعد إقدام الحكومة على وضع الشيخ عبد الأمير الجمري، عضو البرلمان، تحت الإقامة الجبرية في ابريل ١٩٩٥، ثم اعتقاله حتى سبتمبر ١٩٩٥. إلا أن المؤسسة الحاكمة اختلفت فيما بينها حول طريقة التعامل مع الشعب، وانتصر أصحاب الرأي الذين تبنوا المواجهة مع الشعب. وبالفعل أعيد اعتقال الشيخ الجمري وعدد من القادة الشعبيين في يناير ١٩٩٦. ومارست أجهزة الأمن العقاب الجماعي والقتل تحت التعذيب والإعدام بالرصاص وتدمير الممتلكات وتخريب المساجد. كما قامت بإحداث انقلاب غير دستوري آخر من خلال استحداث نظام للمحافظات يسيطر عليه ضباط المخابرات. وشرعت في بناء المزيد من السجون واستوردت أربعين ألف شخص من الصحراء السورية ضمن خطة لزعزعة الترابط الاجتماعي. واستعانت السلطات بالموارد المالية التي حصلت عليها كمساعدات من الدول الخليجية المجاورة.

ومن جانب آخر، فقد مارست السلطات إرهابا شديدا ضد مؤسسات المجتمع المدني. فقد خنقت كل الأصوات الحرة وقامت بمنع مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية من عملها، واعتقلت مراسل رويتر وهددته بالاعتقال إذا ذكر أي خبر غير مرخص به رسميا، وطردت مراسلة وكالة الأنباء الألمانية، ومارست شتى أنواع الضغط ضد وكالة الأنباء الفرنسية. ويتوقع أن تتبنى الحكومة بعض المشاريع الثقافية الفرنسية في مقابل التخفيف من التغطية الإعلامية الصادرة من وكالة الأنباء الفرنسية.

ولم تتوقف السلطة عند اعتقال ما يزيد على ١٥٠٠ شخص (بحسب ما شهدت به لجنة الصليب الأحمر الدولي). ولا عند انتهاك حرمة المساجد ودور العبادة ومنع الخطباء وعلماء الدين، وإنما شرعت أيضا بممارسة الدور ذاته ضد المؤسسات المدنية الأخرى. فقد هجمت على الجمعية النسائية الرائدة في البحرين، ومنعتها من إحياء ذكرى الفقيدة عزيزة البسام. ويتعرض النائب الأستاذ محمد جابر صباح للملاحقة والإيذاء بسبب نشره آرائه في جريدة القدس العربي بلندن.

كما تدخلت لمنع نادي العروبة العريق من عقد المحاضرات والندوات، وكان آخرها منع الدكتور علي فخرو، من إلقاء محاضرة في النادي، كانت قد حدد لها تاريخ ٢٠ مايو. وعندما عقدت جمعية المحامين ندوة في يناير الماضي وتحدثت فيها الشخصية الوطنية الدكتورة منيرة فخرو، قامت السلطة بحل اللجنة التنفيذية المنتخبة وتعيين أشخاص حكوميين بدلهم. وهناك الآن قضية مرفوعة في المحاكم ضد قرار حل جمعية المحامين.

إن الهجوم على المجتمع المدني في البحرين مستمر دون هوادة. فقد منع مؤخرا الصحافي حافظ الشيخ من الكتابة في الصحف المحلية لأنه كتب مقالا حول عسكرة الجامعة في إحدى الصحف العربية. وعندما شرع أحد رجال الأعمال السيد محمد جلال في إنشاء "جائزة" للتفوق والإنجاز يتبرع بها "البنك الأهلي التجاري"، تدخل محافظ مؤسسة نقد البحرين في أبريل الماضي ومنع البنك الأهلي من الشروع في إشهار برنامج الجائزة.

إن ما يحدث في البحرين يعتبر استهجانا بالإنسانية والمواطنة وبكل مفاهيم حقوق الإنسان والمجتمع المدني التي تنتشر في أرجاء العالم.

لقد أعلن وزير الداخلية في ١٩ مايو بأنه لن يفرج عن قادة المعارضة المعتقلين ولن يتنازل عن النهج الذي اتبعته أجهزة الأمن والمخابرات، وهو بذلك يشير إلى مستقبل قاتم حافل بالدكتاتورية.

إن أهم الملفات في البحرين هي:

(١) ضرورة إنهاء حالة الطوارئ الخاضعة لقانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. إذ لن تعرف البحرين معنى للتحضر او لتقدم الإنسان وستزداد حالة الاختناق والاحتقان السياسي ما دام هذا القانون وهذه المحكمة قائمين ويعمل بهما لقمع مؤسسات وأنشطة المجتمع المدني.

(٢) حرية الكلمة والتجمع ممنوع في البحرين ولا يتم أي شيء في هذا المجال إلا برخصة المخابرات. إن خنق الكلمة يعني تشجيع الأعمال السرية المناهضة وبالتالي خلق المزيد من حالات الاضطراب والاضطهاد السياسي.

(٣) ضرورة السعي للانفراج السياسي لحماية المجتمع المدني البحريني من الهزات العنيفة التي تنتهجها سياسات القمع قصيرة النظر.

إن نضالنا يلزم أن يكون بعيد الأمد لإقامة المجتمع المدني الحيوي. شكرا لإصغائكم أيها السادة الكرام".

٢٧ مايو

● شرعت محاكم أمن الدولة التي تحتوي على ثلاث غرف يرأسها افراد من العائلة الحاكمة وعدد من الأجانب في تنفيذ مخطط رهيب يستهين بجميع القيم المتحضرة، ويبدأ مرحلة قمعية أخرى تزداد تخلفا مع الأيام. ففي يوم السبت الماضي، ٢٣ مايو، قامت وزارة الداخلية بنقل

يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٨

سبع مجموعات، على الأقل، من المواطنين إلى غرف المحاكم الأمنية لاصدار الأحكام المعدة سلفا. وعرف من المجموعات: عشرة أشخاص من مجموعة الـ ١٦، الذين تستمر محاكمتهم بتهم كانت وزارة الداخلية قد اتهمت مواطنين آخرين بها. وتتضمن المحاكمة أيضا قضية اثنين من المواطنين الذين يحاكمون بصورة غيابية، أحدهم الحاج خليل المحرقي، الذي اعتقلت السلطة جميع أفراد عائلته قبل عامين. علما بأن اثنين من أبنائه هما ضمن مجموعة الـ ١٦ المذكورة. والحاج خليل كان خارج البحرين أثناء اعتقال وتعذيب عائلته. كما عرف من المجموعات مجموعة شبابية تحتوي على ستة أشخاص، بينهم عبد العظيم رجب وصادق عبد العزيز وهذان اعتقلا مع امرأتين قبل عام ومارست المخابرات أشد أنواع التعذيب الروتيني ضدهم. كما علم أن مجموعة جدحفص التي اعتقلت قبل عام بعد قيام عملاء المخابرات بحرق مأتم اسكان جدحفص العام الماضي، كانت ضمن المجموعات المقدمة للمحاكمات الصورية. ويتوقع أن تعقد جلسة أخرى لهذه المجموعة يوم الأربعاء ٢٧ مايو. وقد أرادت السلطة من خلال عمليات الحرق تلك إثارة الفتنة الداخلية بين أبناء المجتمع، إلا أن وعي الشعب وتماسكه خيب ظنون المخابرات وعملائها.

● وعلق أحد المحامين على إجراءات محاكم أمن الدولة قائلا بأن السلطة قد بدأت بتشغيل "خط إنتاج إداري لإصدار أحكام عشوائية" كجزء من مشروع تقنين حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد منذ العام ١٩٥٧. وكانت الحكومة قد أعلنت حالة الطوارئ في ذلك العام بعد تدخل الجيش البريطاني لقمع حركة الهيئة المطالبة بالبرلمان والنقابات وتطبيق حكم القانون العادل بدلا من تسيير البلاد بصورة مزاجية لحساب المصالح الخاصة. وعززت الحكومة قانون الطوارئ في العام ١٩٦٥، من خلال إصدار "قانون الأمن العام"، الذي مهد الطريق لاستجلاب المعذب إيان هندرسون في العام ١٩٦٦. واستمرت حالة الطوارئ حتى الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٧٣، عندما رفعت لفترة وجيزة بصورة غير رسمية.

● هذا وغادر الامير البلاد في ٢٦ مايو متوجها الى فرنسا، وكان في وداعه في المطار المعذب ايان هندرسون الذي استلم منصب «المستشار الامني الاعلى» لمواصلة عمله الاسترزاقي في البلاد. وسيبدأ الأمير زيارة لفرنسا في ٢٧/مايو قبل ذهابه إلى الولايات المتحدة ضمن السعي الحثيث لإقناع الدول الغربية بأن "الوضع قد هدأ". وعلم أن الحكومة البحرينية عرضت على الحكومة الفرنسية تبني مشاريع ثقافية فرنسية (تحاول تقريب فرنسا للعالم العربي والخليج)، مقابل أن تتدخل وزارة الخارجية الفرنسية لمنع وكالة الأنباء الفرنسية من نشر أخبار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

● من جانب آخر، أعلن مسؤولون في الكويت والإمارات بأنهم يسعون لتخفيف حدة الخلاف بين الحكومتين القطرية والبحرينية حول جزر حوار المطروحة حاليا في محكمة العدل الدولية. وكان وزير الخارجية البحريني قد اتهم قطر بتزوير ٨٠ وثيقة كانت قطر قد عرضتها على محكمة العدل. وأشارت مصادر مطلعة إلى حركة غير اعتيادية تزداد في جزر حوار خصوصا أن وزارة الدفاع البحرينية كانت قد أنزلت الجيش في الشوارع قبل عدة أسابيع تحسبا لازدياد حالة التوتر.

● هذا وأعلن مسؤولون في وزارة المالية البحرينية بأن ميزانية الدولة قد سجلت فائضا قدره ٢,٢ مليون دينار (أكثر من ٥,٥ مليون دولار) للعام ١٩٩٧ ، على الرغم أن ميزانيات الدول الخليجية المجاورة قد سجلت عجزا قدره ١٩ مليار دولار تقريبا. وعلق مسؤولون في القطاع المصرفي بأن الحكومة أعلنت عن الفائض لكي ترد على المخاوف الصادرة من الدول الخليجية التي تبرعت بالأموال خلال العامين المنصرمين. وكان المسؤولون في البحرين قد قالوا للمسؤولين الخليجيين بأن الأزمة السياسية في البلاد يمكن حلها "فيما لو أعطت الدول الخليجية المال للبحرين". وبالفعل تبرعت كل من الكويت والإمارات والسعودية بالاموال والمشاريع الصناعية لرفع الميزانية، وكان أهمها ما قامت به السعودية في ١٩٩٦ عندما تخلت عن جميع واردات حقل ابو سعفة البالغ إنتاجه اليومي ٢٠٠ الف برميل يوميا. وكانت الحكومة تخفي – في السابق – حقيقة مدخول ابو سعفة البالغ حصة البحرين منه ٧٥ الف برميل. وكانت الإحصاءات المعلنة والكتب المدرسية تتحدث عن ٤٠ الف برميل يوميا فقط بينما تغفل الـ٧٥ الف برميل، لان الأموال كانت تتسرب خارج ميزانية الدولة. إلا أن السعودية، وعندما تنازلت عن كامل الإنتاج في ١٩٩٦، اوصلت الخبر إلى الأوساط المصرفية وإلى البنك الدولي بانها سلمت البحرين ١٤٠ الف برميل يوميا لكي لا يتم التلاعب بأموال النفط ولكي لا ترجع الحكومة وتطلب المزيد من المال. وهناك مخاوف لدى المسؤولين الخليجيين ان الحكومة البحرينية ستبذر جميع ما حصلت عليه في مشاريع "غير تنموية" مثل استيراد ٤٠ الف سوري (من البادية) للبحرين، مما يخلق المشاكل المستقبلية ليس للبحرين فقط وإنما للمنطقة بأكملها.

٢٨ مايو

● أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاما ظالمة ضد ستة شباب اعتقلتهم المخابرات بعد قيام المخابرات ذاتها بحرق مأتم اسكان جدحفص من أجل خلق الفتنة الداخلية، إلا أن الوعي الشعبي أفشل مخطط المخابرات وعملائها. وانتقاما من الشعب ووعيه، أصدر القاضي الخليفي أحكامه الجائرة في ٢٧ مايو، كما يلي: حسين جاسم الحداد، ١٩ سنة، ٧ سنوات سجن. عبد الرضا طاهر السميع، ٢١ سنة، ٧ سنوات سجن. حمد عيسى سلمان المولاتي، ٢٠ سنة، ٧ سنوات سجن. بشار ناصر التروك، ٢١ سنة، ٥ سنوات سجن. أحمد عبد الله أحمد العصفور، ١٩ سنة، ٥ سنوات سجن. عقيل رضي منصور علي سباع، ١٩ سنة، ٥ سنوات سجن.

● وفي هذا اليوم نشرت صحيفة "الفايننشال تايمز" اللندنية مقالا هاما، فضحت فيه الحكومة الظالمة واوضحت الفشل المتراكم بسبب سياسة القمع التي يديرها إيان هندرسون حتى بعد الإعلان عن تقاعده، واستشراء الفساد وسرقة ميزانية الدولة، واستيراد المرتزقة الأجانب. وجاء في المقال ما يلي: " عندما تغرب الشمس في مركز العاصمة، المنامة، يخيم الهدوء المشوب بالوجوم، ويغادر الموظفون مكاتبهم عائدين لمنازلهم. السواق يواصلون سياقة سياراتهم حتى وقت متاخر من الليل ويقطعون الشوارع المحيطة بالعاصمة. ولكن القليل من البحرينيين والأقل منهم، الأجانب، تجدهم في دكاكين المدينة. هناك عمارتان كبيرتان للتسوق افتتحتا مؤخرا ولكنهما خاليتان. في الفندق (المحاذي لهما) الغرف فارغة رغم وجود مغنيات فلبينيات متخصصات للمرح مع رجال الأعمال القليلين ومع جنود البحرية الأمريكية المداومين على الفندق بثياب مدنية. بعيدا عن هذه الأضواء والمظاهر القشرية تجد القرى الشيعية الفقيرة مضطربة. وتجد هناك سيارات اللاندروفر المملوءة بالشرطة وقوات الأمن التي تلبس الثياب العسكرية السوداء. وسبب وجود هؤلاء هو الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار الذي تسبب في مقتل أربعين شخصا، بضمنهم خمسة رجال شرطة، خلال الأربعة أعوام الماضية. وفي خلال العامين المنصرمين، ومنذ أن نفذت الحكومة أول إعدام ضد شخص ينتمي للاكثرية الشيعية، بتهمة نشاطه "الإرهابي"، فقد شرعت محكمة أمن الدولة التي انشأتها عائلة آل خليفة، في مواصلة هجومها ضد أي تحرك مهما كان طفيفا. ففي الشهر الماضي، أصدرت هذه المحكمة التي لا يمكن لأحد أن يستأنف أحكامها، أحكاما بالسجن لثلاثة أشهر - مع وقف التنفيذ - ضد خمس نساء بتهمة بسيطة وهي "رفع شعارات ضد النظام الحاكم". وقالت الصحيفة العالمية في مكان اخر: "ولكن البحرين فشلت، حسب ما قاله رجال أعمال، في تنشيط القطاع الخاص وفشلت في تنويع الاقتصاد خارج إطار البترول والألمونيوم. وتقول إحصاءات البنك الدولي أن معدل دخل الفرد في البحرين بلغ العام ١٩٨٥، عشرة آلاف دولار، وانخفض إلى ٥٠٠٧ دولار في العام ١٩٩٦، وهذا الدخل أقل حتى من لاتفيا. وقامت السلطة، بقيادة إيان هندرسون، ضابط الاستخبارات الاستعماري البالغ من العمر ٧٠ عاما، بممارسة القمع. ورغم ما قيل عن تقاعد هندرسون، فإنه لا يزال، الرجل القوي الذي يحمي العرش. ومن خلال خبرته في كينيا، قاد قوات الأمن "لصدق الفطاء". وتغطية "المظاهر العلنية" للمعارضة ولكن الحكومة فشلت في حل مشكلة البطالة، التي تزيد على ٣٠٪ في الوسط الشيعي. وفشلت الحكومة من الحد من الفساد الإداري، وفشلت في تحريك الاقتصاد، وفشلت حتى في إعطاء أي دور لما يسمى بـ"مجلس الشورى". كل هذا الفشل أدى لازدياد الامتعاض حتى داخل الأوساط السنية والمحامين ورجال الأعمال والأكاديميين الذين يطالبون بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وتتحدث ورقة معلومات توزعها السفارة الأمريكية في البحرين، في ثلاث عبارات عن وجود "الفساد الإداري، الرشوة، وعدم الوضوح". وقال محلل اقتصادي أمريكي يزور البحرين باستمرار، بأن هناك قسما كبيرا من واردات النفط البحرينية لا يتم إدخالها في ميزانية الدولة. وأشار المحلل الأمريكي لموازنة الدولة للعام ١٩٩٨ قائلا أنه لا يوجد ذكر للواردات القادمة من الصناعات الأساسية التي تملكها الدولة. وقد رفض المسؤولون التعليق على هذه الملاحظات. هذا وجميع ما ينشر في البحرين يخضع للمراقبة".

٣١ مايو

● في ٢٩ مايو، حوالي الساعة الثامنة مساءً، خرجت مسيرة سلمية في السنابس. وواصلت مسيرها باتجاه الديه وجدحفص رافعة رايات الصمود وشعارات التحدي. وقد اغلق الأهالي المدخل الرئيسي للمنطقة ورفعوا صور الشهيد عبد الزهراء إبراهيم عبد الله، الذي استشهد في ٦ يونيو، ١٩٩٧، بعد الاعتداء الوحشي ضد السنابس الذي نتج عن تدمير أكثر من ٦٠ منزلا وأكثر من ذلك من السيارات والممتلكات الخاصة للمواطنين.

● ومن جهة اخرى تقدم أصدقاء شعب البحرين في فرنسا برسالة عاجلة طالبين مقابلة الأمير في باريس لإبلاغه بامتعاض المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان حول الانتهاكات المستمرة لحقوق المواطنين في البحرين. وكتب السيد مارك بلاس، الشخصية الفرنسية المدافعة عن شعب البحرين، رسالة بإسم لجنة الدفاع عن الديمقراطية في الجزيرة العربية بتاريخ ٢٧ مايو، مذكرا الأمير بالانتهاكات الموثقة وطالبا منه تحديد موعد للقائه، لمعرفة ما إذا كان مستعدا للاستماع للمطالب الداعية لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإنهاء التعذيب والاعتقالات التعسفية، وعودة المبعدين، وإلغاء قانون أمن الدولة، وعودة البرلمان، والحياة الدستورية. وأشار السيد بلاس، الى ان الوضع في البحرين لن يتحسن ما دام الأمير لا يستطيع أن يتفاهم مع شعبه.

● وقد استمرت المحاكمات المستعجلة التي تستهين بكل قيم الإنسانية في ممارسة دورها الظالم من خلال جرجرة أعداد كبيرة من شباب ورجال البحرين كل يوم سبت وأربعاء. وهناك ما لا يقل عن ست مجموعات تتم محاكمتها بصورة إدارية روتينية. ومن بين هؤلاء مجموعة الـ ١٩ شخص من قرية جنوسان ومجموعة الـ ١٦، ومجموعة الستة اشخاص بضمنهم عبد العظيم رجب وصادق عبد العزيز.

● وعلم أنه بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩٨ وعند الساعة السادسة والنصف صباحا وقع انفجار في جزر حوار أسفر عن تدمير عدد من الاسلحة والعتاد. ولم يعرف سبب الانفجار بعد. كما ان الخلاف الحدودي مع قطر يزداد حدة وقد اعلنت الامارات والكويت نيتهما التوسط للتخفيف من حدة النزاع.

● ومن جانب اخر اعتقلت قوات الامن الاجنبية في ٢٠ و ٢١ مايو ١٩٩٨ من منطقة الخارجية بسترة بعد منتصف الليل اربعة مواطنين هم: السيد مجيد السيد حسن السيد ماجد، ٢٩، هاني حسن آوال (طالب جامعي)، محمد عباس حبيل (طالب جامعي) وأخوه علي، ١٥. ينكر ان والدهما هو الآخر قد اعتقل ويقضي حكما ظالما في معتقلات آل خليفة. وفي ٢٣ مايو ١٩٩٨ اعتقل من الدير حسين أحمد الولد، ١٩ ، ورضا عبدالله العشيري، ١٦ (اعتقل عند الواحدة صباحا وهو شقيق الشهيد حسين العشيري وسبق وأن اعتقل في عام ١٩٩٥). وفي مساء ٢٤ مايو ١٩٩٨ قام أهالي الدير بإشعال الحرائق عند مداخل القرية و بالقرب من مدرج المطار، وذلك تعبيرا عن الرفض الشعبي لاستمرار السلطة الظالمة في انتهاك ابسط حقوق المواطنين التي كفلها دستور البلاد.

● وفي ٢٥ مايو ١٩٩٨ اعتقل من منطقة وادیان بسترة ناصر الساري، ٢١، ومن الجزيرة: عبد الله عيسى علي، ٢٧ (أفرج عنه في اليوم التالي)، ومن اسكان عالي السيد فلاح السيد هاشم، ٢٢ (وقد تعرض الى تعذيب شديد قبل ان يفرج عنه في اليوم نفسه). ولا يزال الشاب علي قمبر (شقيق الشهيد الخالد عيسى قمبر) رهن الاعتقال منذ ٢٥ مارس ١٩٩٨.

● وعلم أن بعض المعتقلين قد اضربوا عن الطعام مؤخرا ولمدة اسبوع وذلك احتجاجا لاستمرار اعتقالهم بدون تهمة. وعرف من بين المضربين من بلاد القديم كل من إبراهيم خليل مرهون و إبراهيم حسن جاسم.

● كما استمر أبطال الانتفاضة في تزيين الجدران بالشعارات والمطالب الوطنية. ومن بين ما كتب في المعاميرالابية: " الجمري صرخة الحق التي تعلو على زئير الخونة "، "الاحرار لا يتراجعون مهما كان الابتلاء عظيما "، "فيهات أن نحيد عن درب النضال والحرية "، "كيف تغفو العيون والجمري في قعر السجون "، وفي الدراز الباسلة كتب ابناء الشعب: " أين الأمير من قسمه في عام ١٩٧٣؟".

لا تترجل أيها الفارس فالعدو يتربص بالاحرار

ايها الفارس المقدام لا تترجل، فالطريق طويل وطويل، والعدو المتربص بك ينتظر لحظة مناسبة للاعتداء عليك. ان كنت قد تعبت فراحتك في يوم انتصارك وهو قريب، جد قريب... انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا. لا يرهبنك العدو بعدده وعدته، فهو الى زوال وانتهاء، فلقد خسر الحرب قبل ان يبدأها. لان الحرب ضد الانسانية لا تنتصر، وهل انتصر الطغاة والمستبدون الذين اذاقوا الناس اصناف العذاب والاذى؟ ان طريقك طويل ولكنه حق وصدق وثواب، لانك تواجه الظلم وتعلم ان الساكت عليه شيطان اخرس. انه طريق الرسالات الخالدة التي استشهد من اجلها الانبياء والصالحون والائمة والهداة. وهو طريق الانسانية المعذبة الباحثة عن العدالة والاستقرار والكرامة. فهل لديك خيار آخر وأنت الذي عبقت انفاسك برائحة الحرية وطبعت محياك مشاهد الانفة والعزة ولاحت على جبهتك سمات الشموخ والكبرياء. فمن يقدر على بلوغ ما بلغته من السمو والرفعة؟

غيرك يبحث عن العيش الناعم في قفص الذل والامتهان، وانت تبحث عن الكرامة والعزة بعيدا عن مشتهيات النفس، قانعا بالقرص الذي يقوم عودك ومكتفيا بالثوب الذي يسترك. روحك الكبيرة تمنعك من الانحناء امام الظالمين، وذوو النفوس الخانعة يتلذذون بتقبيل انوفهم، ويمسحون احذيتهم ويرجون الحياة منهم والرزق من خزاناتهم. الرجال هم الذين يصنعون الملاحم ويتمردون على الاستبداد ويعشقون السجون لانهم يشعرون فيها بالحرية والاباء. والابطال هم الذين يسجلون المواقف النبيلة ويتحدون الطواغيت ويصمدون امام القتلة والجلادين، يغيظونهم بصمودهم ويمزقونهم قهرا باصرارهم على مبادئهم ومطالبهم. وأشباه الرجال ليس لديهم كرامة او مبدأ او موقف حر، فهم كالخراف يسوقهم راعيهم الى الحظائر ليطعمهم اديم الارض ويستعملهم ضد بني جلدتهم. طفل لا يتجاوز العاشرة صنعته الانتفاضة يصنع الملاحم ويواجه القتلة بإبائه وهو في القيود، لهو اقوى من كل العملاء الذين يأمر الطاغية بتعيينهم في هذا المنصب ثم يزيلهم منه بجرة قلم واحدة، ليشعرهم بقوته وضعفهم. وما أكثر الذين وجدوا انفسهم عاجزين عن التمتع برجولتهم لانهم ليسوا رجال مبدأ او صانعي موقف. ما أكثر الذين اقنعوا انفسهم بان القبول بالعبودية للجلادين سوف يوفر لهم نصيبا من الحياة، وسرعان ما اكتشفوا زيف ذلك. فاذا بالطاغية يقيلهم من المنصب فيرجعون الى اهلهم منكسرين.

المواجهة بين طلاب الحق والحرية والعدالة ورموز الظلم والاستبداد والارهاب مستمرة. فقد بدأت قبل عقود وان تتوقف حتى تحقق اهدافها. وما بين الانطلاق والنصر تتراوح حدة المواجهة بين السخونة والفتور. ويبقى النفر الذي نذر نفسه للدفاع عن شعبه صامدا كالجبل يتحدى الطغاة في كل موقع ويرفع راية الحرية خفاقة بساعديه اينما حل. وتنفتح الدنيا امام اولئك النفر فيلحق بهم من الاحرار من يعشق نداء الحرية، ويقف بوجههم اصحاب المصالح المرتبطة ببقاء نظام القمع والارهاب. اولئك النفر اقوياء العزيمة، عظام الارادة، كبار النفس، لا يخيفهم نباح الكلاب الضالة ولا توهن عزائمهم سياسات البطش والتعذيب، يحاربهم القتلة في ارزاقهم وذويهم، ويسومهم سوء العذاب، ويبقون شامخين بجباههم.

ان النضال قيمة رفيعة تسري في عقل الحر ودمه وروحه فتحيله انسانا مجسدا للكرامة التي ارادها الله للانسان: «ولقد كرمنا بني آدم». وهيهات يترجل المناضل عن فرس النضال والمواجهة او يتراجع عن حقه المسلوب وكرامته المهدورة طالما بقي فيه رمق من الحياة. وكل من شارك في الدفاع عن شعبه بالهتاف او كتابة الشعار او تنظيم المسيرة او مخاطبة العالم عن ظلامة شعبه فهو من الذين سجلوا اسماءهم في تاريخ الشعب الناصع على مر العصور. والصامدون الرافضون للاستسلام والخنوع كثيرون، فمنهم القابعون في غياهب السجون ومنهم المرابطون على الثغور في كل مدينة او قرية او حارة داخل البلاد وخارجها. ومنهم من هم في ارحام الامهات ينتظرون الخروج الى الدنيا ليتالوا شرف المشاركة في ملحمة الصمود ضد النظام الارهابي. واذا قرأ الاحفاد سفر تاريخ اوال فسوف يقرأون في كل صفحة منه قصة مشرفة لشهيد او سجين او مبعد، وسوف يحكمون على كل من عايش عهد الانتفاضة فيقولوا: هذا شريف، وهذا عميل ... هذا شجاع وذاك جبان... هذا مبدئي والآخر انتهازي. ان الاجنة في ارحام الامهات شاهدة على ما يجري من صراع بين اصحاب الحق ودعاة السلام والحرية والانفتاح والتطور، ورموز الظلم والتخلف واعداء الانسانية والسلام والاستقرار. وسوف تولد يوما لتأخذ موقعها الطبيعي في هذا الصراع المحتدم الذي لا يحده الزمان او المكان، بل يمتد الى ما شاء الله.

تحية للدماء التي سالت على ارض اوال، وسلام على الارواح التي ازهقت ظلما وعدوانا على أيدي القتلة والسفاحين، والخزي والعار للجلادين والمعتدين واللصوص وذوي الضمائر الميتة، والمجد للشعب الذي لا يهزم ولا يهين ولا يلين.

زفاف الشهيد فاضل

ما هذا الرقص
وأصوات الثكلى مثخنة بجراح؟
ما هذا اللهو
وفي حارات القرية صوت نياح؟
والشفق الاحمر يبدو دمويا
و وعلى الافق الباكي
كسِرت أنصالٌ رماح
وعلى خدّي طفل معتقل
لاح الغضب الثوري
فكسّر قيد السجان وصاح
الموت لكل العملاء
فلدى شعبي سِفْرٌ كفاح
يلعلع بالصوت الهادر
يخترق الاسماع مساء صباح
وينوء بأعباء الهم الازلي
ترددد الورقاء ودمعتها لما انهملت
نادت في الجمع النائم
كفاح، كفاح

همهمة في الليل الاسود
معتمة كرزكان
لكن شعاعا أبيض لاح
كوكبة تحمل روحا
تحكي روح الله نقاء وصلاح
تأبى الموت القسري
تتحدى النعش
تناجي الاجل الآتي
وتطفح عيناها بالافراح
باقات الورد فراشات زاهية الالوان
وتمائم فوق صدور طاهرة
وبالأنخاب تناطحت الاقداح
قبلات تسبح بين الافواه
تتلاقى فوق عيون ساهرة
وعلى الاجفان عناء السهرة لاح

صوت بين الحارات
تعالى فترددت الاصداء
ينضح بالحزن وكل الاتراح:

لا تدفنوا فاضلا في اللحد والترب
بل في فؤادي مثواه وفي جنبي
خذوا له من حياتي كل بارقة
فليس لي بعده في العيش من طلب
داووا جراح حبيبي من دما جسدي
فلا أطيق قرارا وهو في تعب
يا ليت من قتل الاحباب مزقني
وليتني أفتديه اليوم من كرب

■O■

فاضل مرهون شاب استشهد في ٦ مايو ١٩٩٦ برصاص الشرطة بمنطقة كرزكان.

اصلاح العلاقات الخارجية يجب ان يتزامن معه اصلاح الداخل - التتمة من ص ١

حالة متميزة عن بقية دول الخليج، وتعتبر المعارضة البحرينية من اقوى المعارضات الخليجية واقدمها واكثرها تجربة وانتشارا في العالم. وقد استطاعت تعرية نظام رئيس الوزراء بشكل دفع المنظمات الحقوقية الدولية وعددا من الحكومات الى التعاطي مع قضية البحرين بجدية كبيرة واهتمام واسع. واعتبرت قضية البحرين في نظر العديد من المراقبين والخبراء السياسيين الدوليين «مثالا نادرا على مدى استعداد نظام قمعي لتجاوز القوانين الدولية في مايتعلق بالحقوق السياسية والمدنية وحقوق الانسان» على حد تعبيرهم.

ان الاستقرار السياسي في الخليج مطلب اساسي لاهله، وان امن الخليج مسؤوليتهم بشكل مباشر، وهو امر ممكن التحقيق بتضافر الجهود وتكامل العمل المشترك. لكن هذا الامن لن يكتمل الا بالتصدي لمتطلبات العصر وفي مقدمتها احداث انفتاح سياسي داخلي يتلاءم مع روح العصر ويتناغم مع طموحات المواطنين الذين يتطلعون الى حياة اكثر امنا واستقرارا وحرية وانتظاما وفق قوانين عصرية متفق عليها بين الحكام والمحكومين. وسوف تبقى قضية البحرين محكا عمليا لمدى قدرة الانظمة الخليجية على التكيف مع ما يتطلبه الواقع وتعايشها مع المستجدات السياسية والثقافية في العالم. اما المعارضة البحرينية فهي ماضية في مشروع الاصلاح السياسي في بلدها غير عابئة بالتشويش الذي تمارسه الحكومة ضدها. وقد تجلت فعالية نشاطها مؤخرا خلال الزيارة الرسمية التي قام بها امير البلاد الى الولايات المتحدة الامريكية حيث عبر العديد من المنظمات الحقوقية والشخصيات السياسية عن انزعاجه لما يجري في البلاد عبر بيانات صحافية ومناشدات سياسية واحتجاجات لدى الامير نفسه. وقد حاصرت قضية الشعب الامير خلال زيارته بشكل ازعجه كثيرا واكد له خطورة استمرار الوضع في جموده. واذا ما استمرت عقلية النظام على ما هي عليه من التعنت والتصلب وتجاهل مطالب الشعب فانها ستكون المسؤولة عن تداعي الامن الخليجي نظرا لما تحدثه تلك السياسات من ردود فعل شعبية غاضبة تؤثر على تماسك الوضع العام. ان اصلاح العلاقات الخارجية لا يساهم في الاستقرار الا اذا صاحبه اصلاح داخلي بالقوة نفسها. والبحرين مثال حي على ذلك.